السلوك الرقمي الجمعي للأكاديميين المصريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي حركة «علماء مصر غاضبون» نموذجًا*

د.الأميرة سماح فرج عبدالفتاح

الأستاذ المساعد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة
والقائم بعمل عميد كلية الإعلام بجامعة سيناء

ملخص: أدى التأثير المتزايد للاتصالات الرقمية، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، إلى تباري التفسيرات حول دور هذه الوسائط في الحياة الديمقراطية للمجتمعات؛ فبينما أثار هابرماس -على سبيل المثال- أطروحات ذات صلة بدور هذه الوسائط في "تفكك المجال العام"، وتحوله إلى مجموعات متشرذمة من النقاشات، التي تتسم بالانغلاق على بعضها البعض كالفقاعات، بهدف فلترة الأفكار لصالح مجموعة ما، أو نطاق قبلي ما، رأى آخرون أن التواصل الرقمي يدعم المبادىء الديمقراطية. وعلى وجه التحديد، تعمل هذه الوسائط على توفير مساحة لوسائط إعلام مُخطط لها؛ حيث يمكن للمثقفين من مختلف الانتماءات والمعارف أن يدللوا على آرائهم أمام جمهور واسع من القراء والمتابعين، كما يمكن للأشخاص ذوي الخلفيات والآراء المحددة تطوير ما يمكن تسميته ب" الخط العام"Thread"، أو"التتابع الفكري" لقضية أو موضوع، أو أيدولوجيا ما.

ويبرُز التنوع في تصنيف الأدوار التي تؤديها مواقع التواصل الاجتماعي بوضوح، عندما يتعلق الأمر بدورها في المجتمع الجامعي تحديدًا؛ حيث يتزايد استخدام الباحثين والأكاديميين لهذه المنصات للأغراض الشخصية والمهنية، إلى الحد الذي دفع بالجامعات اليوم إلى القيام ببعض أدوارها عبر هذه الوسائط، بحيث لا يقتصر الأمر على التدريس في الفصول والمجالات المتخصصة فقط، ولكن بالانفتاح كذلك على جمهور أوسع، ونطاقات مجتمعية أعم، الأمر الذي أدى بدوره إلى إعادة تعريف مهمة الجامعة ذاتها من خلال تقييم مستوى ارتباطها بالمجتمع المحيط، ومدى قدرتها على خلق شبكة من الإتصالات الواسعة، والمتشعبة، التي تتصل بها من جهة، وتتصل ببعضها البعض من جهة ثانية.

وتسعى الدراسة الحالية لفهم الدور الذي تلعبه المشاعر السلبية، مشاعر الغضب على وجه التحديد، في المناقشات عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول العمل الأكاديمي، والتي تظهر باستمرار في حال تدهور ظروف العمل الأكاديمي في بعض القطاعات، وقدرة الأكاديميين على نقل هذه الملابسات عبر «اتحادات إفتراضية»، تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي بهدف النقد والتواصل والتنظيم.

وتقوم الدراسة الحالية على عدة افتراضات أهمها أن التعبير عن الغضب وسلوك الاحتجاج الأكاديمي رقميًا قد يمارس دورًا مثمرًا فى رفع الوعي بقضايا العمل الأكاديمي، فضلًا عن العمل كوسيلة للتنظيم عبر التسلسلات الهرمية الأكاديمية خارج نطاق الجامعة الرسمي. وتفترض الدراسة كذلك أن التعبير عن المشاعر السلبية، وسلوك الاحتجاج الأكاديمي رقميًا قد يدعم عملية إنتاج الشبكات الجديدة للعلاقات الشخصية والمهنية على المستوى الأكاديمي، كشكل من أشكال تحديد الهوية لمن هم داخل/خارج المجموعة. وفي المقابل، تطرح الدراسة العديد من التساؤلات بشأن التداعيات الجوهرية «للغضب رقميًا» على الصعيدين الشخصي والمؤسسي بما يسهم في إعادة تشكيل الهوية الأكاديمية الفردية، والسمعة الأكاديمية الجمعية للأكاديمين المصريين بوجه عام.

مقدمة:

تصنف الدراسات المختلفة طبيعة الاستخدام المرتبط بمنصات مواقع التواصل الاجتماعي من قِبل أعضاء المجتمع الجامعي، على حسب الغرض الأساسي المُعلن والمعروف لإنشاء المنصة نفسها؛ فبينما يمكن استخدام Facebook بشكل أكثر انتظامًا للعلاقات الشخصية والاجتماعية والتحديثات المرتبطة بهذين النطاقين من الموضوعات، يمكن استخدام Twitter أو LinkedIn لأغراض مهنية مختلفة مثل الإعلان عن عمل بشكل فردي أو مؤسسي، أو طلب المشورة أوالتوجيه المهني العام، على سبيل المثال لا الحصر. و في السياق نفسه تتسم هذه الاستخدامات والتوجهات المنشورة عبر هذه المنصات بالتحول والتغير المستمر، وهو ما لا يجعلها مصدرًا موثوقًا للقواعد واللوائح التي ينبغي الحفاظ عليها، والالتزام بها، فضلًا عن الخلط الحادث باستمرار بين الشخصي والمهني البادي في كثير مما يُنشر بها، والأمثلة هنا لا حصر لها على مستوى الممارسة العربية على وجه الخصوص، وفي أعلى مستويات السلم الأكاديمي الجامعي.

وبالتبعية، عندما تنشر الجامعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خططًا، أو تصريحات، أو إعلانات...وهكذا، لا يبدو واضحًا أو صريحًا لأعضاء هذا المجتمع (الأكاديمي/ الإداري) المدى الذي يمكن فيه أن تكون مثل هذه الإعلانات رسمية، أو مُلزمة، أو قابلة للتنفيذ.

هنا تكمن الإشكالية التي تقع فيها الجامعات المختلفة اليوم؛ ففي الوقت الذي يُنظر فيه إلى مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها أسلوب جديد، مواكب للتطورات المعاصرة التي تسمح بنشر «الخطاب الخاص «في إطار »عام» بأسلوب وتصورات واستخدامات ناشريه، لا يبدو مُستغربًا أن تجد المؤسسات الأكاديمية صعوبة في وضع مبادئ توجيهية واضحة، وسياسات محددة للتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيقها بشكل منصف على منسوبي المجتمع الجامعي ككل. ومن جهة أخرى، قد يدفع هذا الاعتماد المتزايد على هذه المواقع في إبداء الرأي والتعليق، خارج الإطار الأكاديمي المؤسسي، إلى أن تبُرز مثل هذه المنصات، بشكل أو بآخر، باعتبارها نقابة مهنية لمن لا نقابة له، ومنصة إلكترونية للحشد والتعبئة والسجال عندما يتعلق الأمر بقضية أو حادثة أو أزمة جامعية.

وتشير الأدبيات ذات الصلة بالموضوع البحثي الراهن إلى أنه ينبغي على الجامعات أن تضع أطرًا محددة لأساليب إدارة العلاقة بين منسوبيها من جهة، ومواقع التواصل الاجتماعي من جهة ثانية، بكل ما تثيره هذه العلاقة من إشكاليات وأزمات تقع بين المطالبة بالتقنيين والضبط من جهة، وبين مطالبات أخرى حثيثة بضمان حرية الرأي و التعبير، ومبادىء الحرية الشاملة والعادلة للممارسات عبر هذه الوسائل على مستوى المجتمع ككل، وعلى مستوى منسوبي الجامعة على وجه الخصوص.

وتضيف هذه الأدبيات أن الجامعات اليوم مطالبة بالسعي الحثيث والجاد الذي يأخذ النهج المتعلق بإدارة العلاقة بين الجامعة ومواقع التواصل الاجتماعي على محمل الجد، من حيث إدراكها ودعمها للتبادل الحر والمنفتح للمعرفة، كشرط ضروري لتحقيق التعلم والتنمية، وكشرط يسهم كذلك في تنمية القدرات المدنية والديمقراطية – و هو الشق ذي الصلة بمفهوم «حرية الممارسة الأكاديمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. في المقابل، يبدو الأمر أشبه بمن يريد تثبيت وتد دائري في حفرة مربعة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضرورة الموازنة بين مفهوم «الحرية الشاملة»، وبين الرقابة أو العقوبة المطلوبة عندما يتعلق الأمر بنشر خطابات تسيء، أو تُقصي، أو تؤذي..الخ.

بين فكي الرحى هذين، تأتي الحركة الاجتماعية للأكاديمين المصريين» علماء مصر غاضبون» كحالة استدعت البحث والاختبار في سلسلة الأحداث التي شارك فيها أكاديميون مصريون عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا موقعي فيسبوك، وتوتير. وتتوقف الدراسة بالتحليل والفحص للكيفية التي خرج بها هاشتاج #علماء_مصر_غاضبون من سياقه أحيانًا ليوظف كآداة للضغط على مؤسسات التعليم العالي في مصر بوجه عام بما أدى، في نهاية الأمر، لاتخاذ إجراءات ضد مجموعة من الأكاديميين المصريين، في مقابل كونه حشدًا رقميًا مسموحًا به في إطاره، وتوظيفًا للتقنيات الحديثة في مجال إيجاد

ظهير افتراضي يتيح التفاوض «النقابي/ الاتحادي»، الذي ربما يفتقده هؤلاء على الأرض عندما يتعلق الأمر بمشكلاتهم وقضاياهم ذات الطبيعة الخاصة في أحيان أخرى. أثارت هذه الأحداث نقاشًا مستمرًا حول طبيعة الحرية والحقوق الأكاديمية، وكذا حول دور مواقع التواصل الاجتماعي، والمخاطر الكامنة في أن تكون أكاديميًا في الفضاء العام؛ ففي كل حدث ارتبط بهذه الحركة، ثارت موجة من المشاعر، الكثير منها مستوحى من الغضب من ظروف العمل، وأساليب الإدارة الأكاديمية، فضلًا عما أضافته ممارسات «المشاركة» Share، و «التفضيل» Like، و «التعليق» Comment من توليد للآف المشاركات المدونة، وجذب انتباه وسائل الإعلام خارج مواقع التواصل الاجتماعي، بل وخارج المجتمع الأكاديمي ككل.

وتعرض الدراسة الحالية لمجموعة من الأبعاد ذات الصلة بقضية العلاقة بين الوجود الأكاديمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبين كلا وجهي العملة التي يثيرهما هذا الحضور، وكيف أن «رقمنة» الفعل الأكاديمي، أيًا ما كان، يحمل في جعبته فرصًا قد تتضاءل أمام ما يثيره من إشكاليات.

تناقش الدراسة هذه الوضعية عبر الوقوف على خلفية بعض الأوضاع الأكاديمية بشكل عام، وما يتعلق منها بواقع المطالبة بالحقوق الاقتصادية على وجه التحديد، ثم تتعرض الدراسة لمفهوم الفعل الجمعي الرقمي، ومحددات ظهوره، وتناميه، وتراوحات هذا الفعل، ثم كيفية ترجمته على أرض الواقع الأكاديمي، وما يعنيه ويعكسه فعل الحراك الأكاديمي رقميًا، وما إذا كان الأمر يستحق المحاولة في مسعى لتنظيم وإصلاح المهنة.

بينما يتعرض القسم الثاني من الدراسة للإطار المنهجي لها، بما يتضمنه من إجراءات ذات صلة بالمحددات العلمية التي حكمت إجراء الدراسة، ثم يوثق القسم الثالث من الدراسة لأهم ما توصلت إليه من نتائج كمًا وكيفًا، ويستعرض القسم الرابع والأخير من الدراسة الراهنة لأهم ما تعكسه نتائجها على المستوى المصغر Micro والمرتبط بموضوع البحث، وعلى المستوى الأشمل Macro والمرتبط بقضايا الفعل الرقمي الجمعي عمومًا، بما دفع نحو طرح مجموعة من الإشكاليات البحثية الجديدة، المرتبطة بالفعل الرقمي الجمعي في بيئة وسائل الإعلام المتغيرة دومًا، والتي يمكن ترجمتها مستقبلًا إلى عدد من الدراسات المرتبطة بهذا المجال على اتساعه، وتزايد قضاياه.

أولًا: بيئة العمل الأكاديمي: تاريخ من التفاوض بشأن الحقوق

في يناير 1966، أقام عضو هيئة التدريس النقابي بجامعة سانت جون في مدينة نيويورك سلسلة من الاعتصامات احتجاجًا على الانتهاكات الإدارية لحريته الأكاديمية بعد فصله

فوريًا من درجة الأساتذية، وهو النزاع الذي لم يتم تسويته مستقبلًا بأي حال. وفي سبتمبر من العام نفسه، سُجِّل أول إضراب في الولايات المتحدة من قِبل أساتذة الجامعات للحصول على رواتب أعلى؛ حيث شارك 140 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في كلية هنري فورد المجتمعية في ديربورن، في إضراب لمدة أسبوع لزيادة متوسط الدخل بحوالي 1000 دولار سنويًا[1]. أدى هذا التوظيف غير المسبوق لأساليب أصحاب الياقات الزرقاء (العمال) في حرم الكلية إلى توقع حدوث تفاعل متسلسل في التوجه نحو مزيد من التفاوض الجماعي في (2000) كلية وجامعة حكومية وخاصة أخرى في البلاد. ومن ثَّم زادت التنبؤات بأن يصبح التنظيم النقابي جزء لا يتجزأ من الحياة الأمريكية، بما يدفع جماعات أكثر إلى تطوير شكل أو آخر من أشكال التمثيل والعمل الجماعي النشط[2].

عند هذا المنعطف، بدا التفكير في أطروحة جدوى اعتماد نهج الاتحادات العمالية التقليدية بين أساتذة الجامعات، لحماية مصالحهم المهنية والاقتصادية، تفكيرًا مُلزمًا وضروريًا، خاصة مع اتساع الهوة بين الهياكل الإدارية في الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، بشكل أفضى إلى فقدان الكثيرين للهوية الأكاديمية نتاجًا لما عُرِف، في بعض الأحيان، بـ «المصانع/ الشركات التعليمية»، تلك التي حدثت على مستويات مختلفة من التفاعل والتواصل في كيان الشركة/الجامعة، وبعد التغييرات الاقتصادية التي قلصت من الملكيات العامة لمؤسسات التعليم لصالح الملكيات الفردية، والمشاكل المعقدة التي تواجه مسؤولي الجامعات اليوم بما لها من دلالات سياسية، هذا فضلًا عن الآثار المالية والوظيفية التي غالبًا ما تترك أولوية حماية مصالح أعضاء هيئة التدريس موضع شك؛ حيث تنفصل المقترحات والإجراءات الإدارية عن تلك الخاصة بالوسط الأكاديمي التقليدي ممثلًا في أعضائه.

كانت مسألة ما إذا كانت الاتحادات النقابية تنفع أو تضر بأداء أية مؤسسة في قلب المناقشات السياسية منذ القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من انخفاض معدلات تكوين النقابات في الولايات المتحدة بشكل مطرد منذ السبعينيات، إلا أن قطاع التعليم العالي كان من بين القطاعات الحكومية القليلة التي ظلت نقاباتها مستقرة إلى حد كبير على مدى فترة طويلة من الزمن، وهو ما وفر مساحة تجريب للكيفية التي يؤثر بها التنظيم النقابي على الأداء التنظيمي لهذه المؤسسات، وذلك على الرغم مما اعترض عملها من شكوك بشأن ملائمتها لطبيعة العمل الأكاديمي، وما يمكن أن تثيره من جدل داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها بشأن الهوية المهنية لعضو هيئة التدريس في المقام الأول[3].

وتتعدد المزالق التي تواجه الاتحادات الأكاديمية إذا ما تشابهت مع النقابات العمالية؛ حيث سيتعين على أعضاء هيئة التدريس إعادة تقييم تصورهم عن أنفسهم باعتبارهم «متخصصين محترفين ومهنيين» في مجالاتهم، طالما كان من الصعب على الجمهور ربط المهنية –

بالمعنى المقبول أكاديميًا عمومًا للمصطلح– بـ «العمل» مع الاحتفاظ بالصورة التقليدية لأستاذ الجامعة.

ويروج اتجاه «نموذج الاختيار العقلاني لتشويه سوق العمل «/Rational Choice Distortion of Labor Market Model، للفكرة القائلة بإن أعضاء هيئة التدريس فاعلون عقلانيون ومدفعون لتحقيق أقصى قدر من مصلحتهم الذاتية عبر المطالبة بأدوار ورواتب أعلى، وأمن وظيفي أكبر، وهم في ذلك يمارسون إجراءات «إجرامية» بموجب قوانين مكافحة الاحتكار، وذلك للأسباب الوجيهة المتمثلة في حصولهم على مزايا خاصة كعدد قليل على حساب بقية المجتمع من خلال قمع المنافسة الحرة في سوق التعليم[4].

ووفق الاتجاه نفسه، يبدو من غير الواقعي تصور العلاقة بين الجامعة والإدارة في إطار نموذج تقليدي لإدارة العمل عند تقييم إمكانات وظروف السوق بغرض تحسين أوضاع المهنة، صحيح أن هناك تمييزًا بالفعل بين الأكاديميات البحثية التي يسفر عملها عن تقديم مساهمة عينية لخدمة المجتمع في مقابل غيرها من الكليات أو التخصصات التي لا تسهم بشكل مادي ملموس في الناتج المجتمعي؛ حيث تفتقد الأخيرة لتحقيق وضع مساومة جيد بخصوص حقوقها، إلا أن القدرة والخبرة في التدريس تترجم إلى وضع أفضل كذلك خاصة ضمن أشكال العمل الجماعي.

ومع هذا، وعلى الرغم من التصور الشائع بأن التنظيم النقابي غير ذي صلة بمصالح أعضاء هيئة التدريس، إلا أن حقيقة الأمر تبرهن على أن الاتحادات الأكاديمية تدعم مصالح الفئة الأضعف من الأكاديميين كأعضاء هيئة التدريس المبتدئين، ونظرائهم من الذين يعتمد وضعهم على تصنيف هيبة تخصص أو قسم ما حسب مستوى ما يساهم به في «السوق المفتوحة»، بديلًا عن تخصص أو قسم آخر، وهو ما يوازن بين أدوار التنظيم، وبين قانون «العرض والطلب» في السوق الجامعي[5].

هكذا يدعم المؤيدون لاتحادات أعضاء هيئة التدريس التوجه نحو مزيد من تفعيل دور هذه الاتحادات بدعوى قدرتها على تحسين أداء الجامعات عبر إضفاء مزيد من المؤسسية على أدائها، ومزيد من التمكين لمنتسبي الجامعة، فضلًا عن قدرتها على إلزام المستوى القيادي في الجامعة بمعايير أعلى من الإنصاف والشفافية[6].

وتعود دراسات تأثير النقابات/الاتحادات على توزيع الأجور إلى فريدمان (1956) والذي افترض أن النقابات ستزيد من تشتت الأجور، بينما أشار كارد وآخرون (2004) إلى أن معظم هذه النوعية من الدراسات اهتمت باختبار تأثيرات الاقتصاد الكلي والصناعات المشتركة على تشتت الأجور[7] . وفي دراسة قدمها هيندريك وآخرون (2011)، توصل الباحثون إلى أن اتحادات أعضاء هيئة التدريس مارست تأثيرًا ضئيلًا على متوسط الرواتب

الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل[8].

بطبيعة الحال، تثير هذه النتائج كثير من التساؤلات حول الجدوى الفعلية للاتحادات الأكاديمية، وما إذا كانت العوائد المادية أهم من طبيعة الوظيفة في حد ذاتها؟! وتجيب الأدبيات السابقة على هذه التساؤلات بالإشارة إلى أنه من المتوقع أن يتضاءل الاهتمام بتشكيل النقابات الأكاديمية في التعليم العالي توافقًا مع التباطؤ الأخير للنشاط النقابي في مجال الاقتصاد بوجه عام، وإن كانت المساهمات الأخيرة في مجال التفاوض الجماعي بشأن حقوق الأكاديميين قد أفضت إلى تحقيق نمو ملحوظ خاصة بين مؤسسات التعليم الخاص[9].

مصريًا، لا يُعد انخراط أساتذة الجامعات في حراك احتجاجي إلكتروني أو غيره في حد ذاته حدثًا جديدًا من نوعه؛ حيث برز دورهم مرارًا كفاعلين معارضين احتجاجيين في العقدين السابقين، وإن اختلف الحراك، موضوع الدراسة الحالية، عما سبقه في أمرين: الأول هو التركيز على المطالب الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من اتخاذ مدخل الحقوق والحريات السياسية والأكاديمية، والثاني هو اقتصاره على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كمساحة أساسية ووحيدة للاحتجاج؛ كما ستعرض لذلك التفاصيل التالية، والأدبيات والبحوث اللاحقة في الدراسة.

تاريخيًا، تعتبر مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات (المعروفة بحركة 9 مارس) حركة من أبرز الحركات الاجتماعية التي تحدثت باسم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. تأسست المجموعة رسميًا في مارس 2004 عبر بيان تأسيسي أصدره مجموعة من الأساتذة ذوي التاريخ الطويل نسبيًا في العمل السياسي في علاقته بالجامعة، والمرموقين علميًا[10]. وتتخذ الحركة اسمها من واقعة تاريخية تعود إلى استقالة الدكتور أحمد لطفي السيد من رئاسة جامعة القاهرة في 9 مارس 1932 احتجاجًا على تدخل القصر وحزب الوفد في إقالة الدكتور طه حسين من منصبه في كلية الآداب آنذاك. وقد اتخذ احتجاج أساتذة الجامعات من أعضاء حركة 9 مارس، في الأساس، شكل المؤتمرات، والندوات والاجتماعات الدورية، التي تتناول المطالب والقضايا المُثارة في الجامعة، فضلًا عن الوقفات الاحتجاجية أحيانًا بالتنسيق مع المجموعات الطلابية، كما اتبعت الحركة طريق التقاضي في 2010 حين رفع أعضاؤها قضية أمام المحكمة الإدارية في القاهرة مطالبة بطرد الحرس الجامعي[11].

ركّزت حركة 9 مارس على المطالبة باستقلال الجامعة والذي ترجم، من وقت تأسيسها وحتى قبل ثورة 2011، إلى الحد من السيطرة الأمنية على الجامعة. وعمليًا، ركزت الحركة على مطلبين: أولهما طرد الحرس الجامعي، وثانيهما ضمان الحرية الأكاديمية للأساتذة عن طريق حرية النشر، وحرية المحاضرة، وحرية السفر والتي كان يتم تضييقها بسبب السيطرة

الأمنية على الجامعة. أما بعد ثورة 2011 فقد ظلّت هذه المطالب تتردد من وقت إلى آخر، كما ظلت الحركة تعقد مؤتمرها السنوي في 9 مارس حتى وقت قريب[12].

وتأتي قضية رواتب ومعاشات وعلاوات أعضاء هيئات التدريس جزء لا يتجزأ من المنظومة الحقوقية شديدة التعقيد والتشابك في الجامعات المصرية، وهنا يذكر مثلًا أنه في عام 2012 كانت قد تمت زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس عبر رفع ما يعرف ببدلات الجامعة، ولكن تم التراجع عن هذه الزيادة في 2014 لأنها جاءت على حساب الصندوق المخصص للأساتذة المتفرغين، وهم الأساتذة الذين تعدوا السن الرسمي للمعاش، والذين تلتزم الجامعات بتعيينهم. كما ترتبط إشكالية الرواتب بشكل أو بآخر بنظام التعيين والإجازات والإعارات للأساتذة من ناحية، وتضخم حجم الجهاز الإداري من ناحية أخرى[13].

في 2019، وضمن حراك "علماء مصر"، برز شعار أن 1972 ليست 2019. وهو الشعار الذي يُفهم منه أن تقدير المرتبات والعلاوات والبدلات الموضوعة في 1972 (تاريخ القانون المطبق حاليًا) لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في 2019؛ فمثلاً نجد أن بعض العلاوات والزيادات تمت صياغتها بالقروش، أو حتى بالجنيهات المفردة [20] في حين أن القيمة الفعلية للقروش في السياق الحالي لا تعني شيئًا، وهو ما يعني أن منظومة الأجور في مجال التعليم العالي تحتاج إلى مراجعة جذرية[14].

وفي ظل التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة، وتزايد الشراكات مع الجامعات الأجنبية، وخصخصة الأقسام المميزة داخل الجامعات الحكومية، تظل تلك الأخيرة محكومة بإطار قانوني صدر في عهد الرئيس أنور السادات، وهو القانون 49 لسنة 1972 لتنظيم الجامعات. وبرغم صدور بروتوكولات لإصلاح الجامعات، أو مقترحات هيئات الجودة وبرامج إعادة الهيكلة، إلا أنها تظل محكومة بالإطار القانوني نفسه، رغم تعديل بعض مواده.

وهكذا فشل القانون(49) في إيجاد حلول حقيقية للإشكاليات البنيوية والعملية التي نادت بها التقارير الدولية والمحلية العلمية، بينما ترتكز المواد التي تم تعديلها بالفعل في هذا القانون، ترتكز على مواد الأبواب الملحقة المتعلقة باللوائح التنفيذية بالذات للأنشطة والاتحادات الطلابية، والتي كانت مثار صراع شبه دائم بين المجموعات الطلابية، ونظم الحكم المختلفة؛ حيث كان أخر هذه التعديلات هو ما تم إقراره في أغسطس 2019 بعد شهور من المداولة، والذي اختص بالأساس بمحددات تعيين أعضاء الهيئة المعاونة بالجامعة[15] .

ثانيًا: الفعل الجمعي رقميًا: الدوافع وتفاوتات الممارسة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

وفق النظريات الكلاسيكية لتفسير السلوك الجمعي، يشرح سملسر العوامل التي قد تدفع

الأفراد إلى الإنخراط في سلوك جمعي ما، كالتالي[16]:

- وجود اعتقاد عام مشترك بين أعضاء الحركة الاجتماعية بضرورة التغيير، وأن الأوضاع القائمة تعبر عن فساد و/أو تردي، مع سيادة أوضاع قد تتنافى مع تطلعات الناس وقيمهم، ويصبح سؤال التغيير هو السؤال المركزي للمجموعة المعنية، ومن ثمَ تظهر قوى اجتماعية تعمل على تحليل الأوضاع القائمة، وتدعو إلى التغيير وتحطيم الأوضاع القائمة، وتصبح قضية التغيير والتخلص من الوضع الراهن معتقدًا عامًا ينتشر بين المعنيين.
- وجود عوامل تفجير وتحفيز وإثارة تدفع المشاركين في الحركة الاجتماعية إلى تحويل الاعتقاد العام بالسوء إلى سلوك جمعي، ذي طابع حركي، يتحدى النظام الاجتماعي والسياسي القائم.
- شعور المشاركين في الحركة بضرورة التغيير والتخلص من الأوضاع المضطربة التي تتسم بشيوع حالة من الإحباط، وعدم الثقة في المستقبل.

وبالنظر إلى العوامل التي ذكرها سملسر، فإن نظرية السلوك الجمعي تفسر الضغوط التي تؤدي إلى ظهور الحركات الاجتماعية في ضوء المؤثرات البنائية، والخلل المؤسسي الذي يعوق قدرة مؤسسة ما من المؤسسات على القيام بوظائفها المطلوبة، وما يُنتج عن ذلك كله من تفشي لحالة من عدم الرضا والسخط الجماهيري. ومن ثَّم تظهر الحركات الاحتجاجية خارج تلك الأطر المؤسسية للتعبير عن رغبة الأفراد في تغيير الوضع القائم. وهكذا تعد النظرية من النظريات الهامة المُفسرة لدوافع الأفراد للإنخراط في سلوك جمعي؛ إذ يمكنها تقديم تفسير واضح لظهور الحركات الاحتجاجية العمالية في مصر على سبيل المثال، بالتركيز على المسببات «الضغوط البنائية» والمتمثلة في سوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة وقتها، مما ترتب عليه أزمة ديون خارجية فتحت الأبواب على مصرعيها لتدخل المؤسسات المالية الدولية لإعادة توجهات الاقتصاد المصري، وضرورة إعادة هيكلته من خلال تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يتضمن بين عناصره فرض إجراءات تقشفية عديدة وتراجع دور الدولة في رعاية المواطنين. وكانت المحصلة النهائية معاناة شبه يومية لإشباع الاحتياجات الأساسية.

وفي المقابل، لا تعول الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية على دراسة المسببات، في مقابل التركيز على الفاعلين، ولذا أطلق عليها بعض الباحثين «نموذج الفاعل الرئيس»Actor Centered Model[17] . تهتم بعض هذه النظريات بالبُعد التنظيمي للحركة، وتعبئة الموارد المتاحة بها، واستثمار كل الطاقات والقوى، وحشدها من أجل الوصول بالمجتمع إلى وضع أفضل. وتأتي نظرية تعبئة الموارد مثالًا على هذا البُعد، وكذا نظرية الفرصة السياسية؛ التي تفترض أن البيئة السياسية توفر بواعث للفعل الجمعي من

خلال التأثير على توقعات الأفراد بالنجاح أو الفشل، والفرصة السياسية هنا هي الطريقة التي من خلالها يهتم الفاعل بالبيئة، ويكون لديه معلومات عنها، ومن ثمَّ تؤثر الفرصة على الفعل إيجابًا أو سلبًا وفقًا لكيفية رؤية الفاعلين للموقف السياسي وقت الفعل.

وحسب موسوعة بريتانيكا، يُعد النشاط الرقميDigital Activism شكل من أشكال النشاطات التي تستخدم وسائل الإعلام الرقمية كمنابر رئيسية للتعبئة الجماهيرية، وتتفاوت الاحتجاجات الرقمية فيما بينها من حيث انتقالها إلى أرض الواقع، ومن حيث إحداثها أثرًا؛ حيث تزخر مواقع التواصل الاجتماعي بالعشرات من الصفحات، والمجموعات، والوسوم التي حملت قضية عامة إلى المستخدمين، ودار حولها كثير من النقاش والتفاعل، لكنها اختفت وخبت دون أن يكون لها أي أثر على أرض الواقع، بينما بقيت احتجاجات أخرى على الساحة، وتم الاستجابة لها من قبل المسؤولين دون اضطرار أصحابها إلى النزول إلى الشارع، وعادة ما تكون هذه الحالات محدودة وخاصة بأحداث يومية، مثلما هو الحال عند إقالة مسئول لسوء الأداء في قضية ما، أو اتخاذ موقف إنساني تجاه حالة من الحالات الصحية الحرجة. قد تنتقل بعض الاحتجاجات الرقمية من الفضاء الإلكتروني إلى أرض الواقع دون أن تؤتي ثمارها، وقد ينتقل البعض الآخر منها إلى أرض الواقع، وتُحدث أثرًا بالفعل[18].

وتختلف آليات عمل الاحتجاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن تلك التي تحدث في الشارع؛ حيث تتسم هذه النوعية من الاحتجاجات بالتدفق المستمر والآني للمعلومات والقضايا العامة، الأمر الذي يجعلها موضوعًا لنقاش أوسع، ويفرز هذا النقاش بدوره قضايا أخرى ذات الصلة، تتفاوت في أهميتها وخطورتها، والأهم أنه يفرز شبكة جديدة من العلاقات بين المهتمين بالقضية محل الاحتجاج. تتسم هذه النوعية من الاحتجاجات كذلك بالتنسيق والتنظيم العلني نتيجة نشأتها وتنامي نشاطها في فضاء إليكتروني يتسم بالشفافية والانفتاح بما يسهم في جذب عدد أكبر من المتابعين. وليس خافيًا أن قادة الرأي في الفضاءات الرقمية يختلفون عن نظرائهم في الفضاءات التناظرية من حيث الخصائص والعدد وأدوات العمل والتأثير؛ الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مفهوم جديد للرأي العام[19] يتأثر بعالمية شبكة الويب، ويتماهى مع خصائصها المتعلقة بالتفاعلية التي تجعل صناعة الرأي العام صناعة جماعية تندمج فيها الآراء بوتيرة سريعة، وتتفاعل دون تأثر بقيود المكان والزمان، وقيود الهالة الشخصية التي كانت السمة الرئيسية لقادة الرأي التقليديين بما يمتلكون من سلطات معرفية وسياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية.

وفي سعيها لتفسير الدوافع التي تقف وراء انخراط الأفراد في حركة اجتماعية بعينها، ودور شبكة المعارف والعلاقات، الحقيقية منها والرقمية، في تفسير الحراك والفعل الجمعي، قطعت

الدراسات المعنية بالعلاقة بين الشبكات الاجتماعية والمشاركة في الحركات الاجتماعية شوطًا طويلًا في تحديد أهم الشروط والتساؤلات التي تحكم هذه العلاقة، كالسؤال عن العلاقة بين نوع الشبكة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد في علاقتها بنوع وطبيعة المشاركة التي سينخرط فيها، ومستوى استدامة الفعل الاحتجاجي عبر الزمن، فضلًا عن تحديد الشكل الخاص الذي قد يتخذه التنسيق بين عدد كبير من التنظيمات والمجموعات إن وُجد. وعلى الرغم من تعدد هذه الدراسات، إلا أن نتائجها غير متسقة دائمًا، ولا متشابهة بالضرورة، وإن أمكن تمييز بعض الخيوط الممتدة والمتكررة فيما بينها، ويأتي على رأسها أن دور شبكات العلاقات في تفسير سلوك الفرد، هو دور خاضع للتغيير والتفاوت حسب التفاصيل والتبعات المرتبطة بالفعل نفسه، والتي يفترض فيها أن تيسر القيام به كمستوى استعداد الفرد للمجازفة الشخصية، أو سياق الجهد والالتزام المطلوبين للانضمام إلى فعل أو تنظيم محدد؛ حيث تحتاج بعض الحركات الاجتماعية لدعم أكبر من شبكات أقوى، طالما كان عدد الصلات التي تربط الأفراد بغيرهم من المشاركين، وقوة تلك الصلة يلعبان دورًا في استقطاب الأفراد إلى الأفعال الخطرة أوالعنيفة والمسالمة على حد سواء[20].

ويهتم الباحثون في مجال محددات الفعل الجمعي لدى الأفراد بدوافع هذا الفعل، كما سبقت الإشارة من جهة، ويهتمون من جهة ثانية بالعوامل التي قد تدفع الأفراد للانتقال من جماعة لأخرى، أو فقد الولاء للجماعة التي ينتمون إليها بالفعل، والتقلب في الالتزام في صورته الأعم والأشمل. ويفسر الباحثون ذلك بالإشارة إلى تعدد الهويات الاجتماعية المختلفة المتورطة في تطوير والحفاظ على الدافع للعمل. ومع ذلك، لا تأخذ الأدبيات، في كثير من الأحيان، في الاعتبار على وجه التحديد كيف يمكن لعضوية المجموعات المختلفة أن تتلاءم مع بعضها ضمن «الذات» بأكملها أو،على العكس من ذلك، تفشل في الاندماج؛ فعلى سبيل المثال، قد يتعرف الأفراد على مجموعة من الأشخاص الذين يشاركونهم مظلمة/ مشكلة/ أو شكوى ما بالفعل ولكن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى انتقال سلس لمرحلة التعرف على منظمة ما/ حركة اجتماعية معينة/ أو حشد في مظاهرة.

ويضيف الباحثون أن هذا التفسير يتوافق مع الحاجة إلى دمج «القناعة الأخلاقية» للفرد ضمن نموذج الهوية الاجتماعية للفعل الجمعي؛ وهو ما يعني أن التقاعس عن الإنخراط في الفعل الجمعي قد يرجع إلى ضعف التوافق بين القناعة الأخلاقية لدى الفرد(الإيمان بالسبب)، والمحتوى(أي الأساليب التي تتبعها المجموعة)، فضلًا عن احتمالية الاعتقاد بأن الأفعال غير مشروعة، أو غير فعَّالة في إحداث تغيير حقيقي. ومع ذلك ، تُظهر الأبحاث أيضًا أن الناس يقَّيمون فعالية الفعل الجمعي في سياق تكيفي، يتغير بتغير شعور الأفراد بالفعالية الفردية، أو الفعالية الجماعية/ التشاركية، وكفاءة المجموعة، وما يمكنهم تقديمه من

مساهمة حقيقية للمجموعة بهدف إحداث أثر[21].

على مستوى الفعل الجمعي الرقمي، لم تزل الأدلة التجريبية بشأن نوع الروابط التي ينشئها التواصل عبر الإنترنت مختلطة حتى الآن، فبلا شك أننا نشهد حاليًا أمثلة عدة لصلات اجتماعية تنطوي على قدر ما من التضامن والثقة المتبادلة نشأت بين أفراد يتواصلون عبر الإنترنت، لكن أمثلة الشبكات المجتمعية تشي، في المقابل، بأن الشبكات الافتراضية تؤدي دورها على أفضل وجه حين تدعمها روابط اجتماعية واقعية في المجتمعات المترابطة محليًا على وجه التحديد، أما قدرتها على خلق روابط جديدة تمامًا فليست أكيدة.

ثالثًا: دواعي الاهتمام بقضايا التواجد الأكاديمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

مرت الجامعات، شرقًا وغربًا، بتطورات وإصلاحات مهمة خاصة منذ نهايات القرن التاسع عشر؛ حيث ركزت هذه الجامعات، تقليديًا، على دورها في نقل المعرفة من خلال التدريس عوضًا عن إنتاج المعرفة من خلال البحث. ولم تقبل الدور الأخير إلا عبر صراع لم يكن سهلًا، دار، فى البداية، حول تطوير جامعة برلين قرب نهاية القرن التاسع، وتلى تلك النقلة، تبلور دور الجامعة فى خدمة المجتمع. وبذلك تكاملت الوظائف الثلاث المعروفة للجامعة في منتصف القرن العشرين تقريبًا، وتعاظمت أهميتها، ومن ثَّم بدت وضعية مؤسسات التعليم العالي هنالك في حال أفضل إذا ما وضعنا في الاعتبار كونها مؤسسات اجتماعية مركبة «تُنتِج» ما يسمى، فى العرف الاقتصادى، سلعة عامة public good وهي المعرفة، كما أنها تتسم كذلك بالاستقلال والحرية الأكاديمية، وتحافظ عليها بشراسة.

ويتمتع الأكاديميون بمستوى اقتصادي، وظروف عمل متميزة، وبمكانة اجتماعية مرموقة، ويحمى الأساتذة عادة نظام تعيين دائم Tenure يضمن لهم حرية التعبير والموقف. وتعتز الجامعات العريقة بالتقاليد الأكاديمية، وتزود عنها بقوة، ويجعل كل ذلك من التغيير فى التعليم العالى بطيئًا وصعبًا.

منذ الستينيات، مثّل شباب الجامعات طليعة حركة مجتمعية ضخمة لنقد الجامعات والمطالبة بتطوير دورها الاجتماعي، وترتب على ذلك أن اضطرت الجامعات لقبول قدر من الديمقراطية فى إدارة شؤونها من خلال إشراك شباب الأكاديميين، والطلبة، فى اتخاذ القرار، كما زادت الحكومات من اهتمامها بالجامعات من جهة، ومن التدخل فى شؤونها من جهة ثانية. وارتبطت هذه التطورات بنشوء فكرة مساءلة Accountability الجامعات عن مدى خدمتها لمصالح المجتمع، وعن كفاءة استخدامها للأموال، الأمر الذى عده البعض تضييقًا لنطاق استقلال الجامعات[22].

وفى الوقت الذي تلتزم فيه معظم الكليات والجامعات حول العالم بالسعي الحر نحو

اكتساب المعرفة والتعبير الإبداعي الذى يعترف بالحاجة إلى النقاش ومشاركة الأفكار المختلفة داخل الفصول الدراسية وخارجها، شهدت السنوات القليلة الماضية جدلًا حول تلك القيمة المتأصلة، وكيف يتم عرضها للطلاب، والقادة الأكاديميين، وأعضاء هيئة التدريس، والمؤسسات نفسها، وكذلك المجتمعات التى توجد بها هذه المؤسسات.

لا يعد النقاش حول نطاق وحدود حرية التعبير فى مؤسسات التعليم العالي بالأمر الجديد، كما أنه ليس مدفوعًا فقط بأطروحات القوى التي تروج لخطاب سياسي عصري يرتبط وعصر التطور الرقمي، وطغيان أنشطة مواقع التواصل الاجتماعي على واقع الحياة الخاصة والعامة للأفراد، إنما امتد هذا الجدل حول حرية التعبير داخل الحرم الجامعي عبر العديد من العقود، وعلى مستوى مختلف الأطياف السياسية؛ بدءً من مرحلة الذعر الأحمر (نتيجة التهديد الشيوعى) أوائل القرن العشرين، والمكارثية فى الخمسينات من القرن الماضى، إلى اضطرابات الحرم الجامعي أثناء حرب فيتنام فى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، مرورًا بالحروب الثقافية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن نفسه. ومع ذلك، فقد قامت مؤسسات التعليم العالي بحماية حرية التعبير على نطاق واسع، كما قامت بتعزيزها عبر الزمن، بدعم من تعليمات النظم القانونية للعديد من الدول[23].

وقد ثارت فى الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات حول حرية التعبير داخل الجامعات على نحو مفاجئ فى بعض الأحيان، خاصة مع هيمنة مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، واستخدام الانترنت في الوسط الأكاديمي بشكل لاغنى عنه عمومًا؛ حيث هيمنت الاحتجاجات الطلابية، والتعامل الجامعي مع المحاورين والخطباء المثيرين للجدل على عناوين الأخبار؛ فالمتظاهرون يدافعون عن حرية التعبير وعن حقهم فى ممارستها، و في المقابل بدأ قادة الدول والقادة السياسيين على المستوى المحلي في تبني قواعد من شأنها تقنين الكيفية التي تعالج بها الجامعات قضايا حرية التعبير، وهو ما أثار بدوره تساؤلات معقدة حول الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي للجامعة[24].

وبالنظر لطبيعة العلاقة المعقدة بين حرية التعبير والقيم الأساسية للتعليم العالي، أصبحت نزاهة الرسالة التعليمية وكمالها وكذلك الصورة العامة للجامعات عرضة للخطر؛ فالقضايا ذات الصلة بآداب المهنة داخل وخارج الحرم الجامعي، وقضايا عدم التمييز، والتنوع، والسياقات الثقافية والمجتمعية المحيطة بالعمل الأكاديمي، تلقي بمسئولية كبيرة على قادة مؤسسات التعليم العالي، وحتى الحكومات بشأن دعم وتنفيذ السياسات المؤسسية التى تحدد بوضوح معنى حرية التعبير داخل وخارج المؤسسة الأكاديمية.

قد يكون من الصعب إدراك الرابط بين حرية التعبير والحرية الأكاديمية، حيث تعد الحرية الأكاديمية هى المصدر الذى تُستوحى منه حقوق أعضاء هيئة التدريس، وحقوق النشر،

وحرية إجراء البحوث، وتواصل الأفكار، بما فى ذلك الأفكار التى قد تُعد غير ملائمة أو حتى مسيئة لبعض الجهات الداخلية أو الخارجية، الأمر الذي زادت وطأته مع ظهور موقع التواصل الاجتماعي، حيث الهجمات المتكررة على أعضاء هيئة التدريس من جانب المجموعات الخارجية أو الجهات المعنية، كما ازداد الضغط على متخذي القرار بالجامعات لاتخاذ إجراءات ضد أعضاء هيئة التدريس.

فى تقريره حول حرية التعبير داخل الحرم الجامعى، يشير Herbst إلى أن طلاب اليوم هم «جيل يقوم بمراقبة نفسه وغيره بشكل متزايد، وفي صمت كبير أحيانًا، ومع ذلك قد يطور هذا الجيل مراقبته إلى مظاهر مختلفة للاحتجاج أو التظاهر النشط». وتثير هذه الديناميات عددًا من الأسئلة حول ما يواجهه القادة المؤسسيون من ضغوط معقدة ومتنوعة تتطلب منهم تقييم وإدارة الأزمات المحتملة دون تعدي الخطوط الفاصلة بين الرقابة ومساحات حرية الرأي والتعبير؛ حيث تتطلب المساءلة ضرورة وجود توزان بين احترام قيم التعليم، والمتطلبات القانونية، وبين دعم الثقافة الجامعية[25].

يدفع تزايد الإشكاليات السابقة، بالحاجة إلى البحث بهدف فهم الكيفية التي تشكل بها منصات مواقع التواصل الاجتماعي، حدود العمل الأكاديمي، ومناقشات قضايا التعليم العالي في الوقت الراهن، ضمن نطاق ما وراء حدود المكتب، والفصول الدراسية، واجتماعات الموظفين، وبما يربط مؤخرًا بين قضايا العمل المتسارعة عبر هذه المنصات، وبين ضعف الصحة العقلية، والنفسية، وحدود الرفاهية الشخصية للأكاديميين، بما تفرضه هذه المنصات من طبيعة عمل أكاديمية جديدة، ارتبطت بإصطلاحات جديدة كذلك، كمصطلح «العمالة الحرة»"Free Labor والتي لا تلتزم بمواعيد محددة للعمل، في مقابل «الإتاحة» شبه الدائمة[26]، ومصطلح «تسليع الضغوط الأكاديمية»Commodifying Academic Pressures وهو استدعى ضرورة فهم الكيفية التي يمكن أن تؤدي الوسائط الرقمية فيها إلى تفاقم هذه العلاقة وإثباتها، أو ربما تحسين وضعها[27].

تقنيًا، يتردد التساؤل حول ما إذا كانت الخوارزميات التي تتحكم فيما نتلقاه عبر منصات التواصل الاجتماعي هي كذلك المسؤولة عن توجيه الرأي العام في المجتمع نحو تبني وجهات نظر معينة والتحكم في مسارات الاهتمام بالقضايا المختلفة، إلا أن الإجابة على هذا التساؤل، في ضوء ما يتوافر من نتائج البحوث والدراسات، ترجح كفة النفي[28]. وتفسر دراسة فاطمة الزهراء السيد (2019) هذه النتيجة بالنظر إلى الآلية التي يتكون بها الترند خاصة في المنطقة العربية من ناحية، ثم بالتوقف عند المفهوم التقليدي للرأي العام في المجتمع من ناحية ثانية؛ فالآلية التي يتكون بها الترند بشكل عام تشوبها شكوك تستند إلى أدلة تشير إلى إمكانية اصطناعها عبر حسابات وهمية خلال فترة زمنية معينة وتوظيفها

غالبًا لأهداف سياسية، كما أن ظاهرة الرأي العام بمفهومها التقليدي، باعتبارها تعبيرًا عن رأي الأغلبية الواعية في مجتمع ما تجاه قضية تمس مصالحها لم تعد موجودة فعليًا مع التراجع الشديد لاستخدام وسائل الإعلام بالشكل «الجماهيري» الذي يسمح لها بتشكيل نوع من الوعي الجمعي المتسق حول القضايا التي تهمه؛ إذ كيف يمكن وصف الرأي بـ «العام» في عصر منصات التواصل الاجتماعي، التي يختلط فيها العام بالخاص، ويصعب معها التحقق من موثوقية ودقة المصادر وطبيعة ما تتداوله من معلومات[29].

وتسوق الدراسة مثالًا على الجدلية السابقة بما وقع خلال شهري أغسطس، وسبتمبر من 2019 عندما أطلقت مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية حملة بعنوان «#علماء_مصر_غاضبون»، ودشنوا في 26 أغسطس، من العام نفسه، صفحة باسم الحملة على منصة فيسبوك، بلغ عدد أعضائها أكثر من 25.500 عضو بهدف التعبير عن غضب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية للأستاذ الجامعي، والمطالبة بإصلاح الوضع المتدهور لمنظومة البحث العلمي في مصر، وهو الوضع الذي يرونه تهديدًا خطيرًا لمستقبل الوطن وأمنه القومي بمفهومه الشامل. وكانت وفاة أحد أعضاء هيئة التدريس متأثرًا بإصابته ببكتيريا قاتلة، بينما كان يقوم بإجراء تجارب معملية عليها، دون توافر إجراءات وقائية، بمنزلة الشرارة التي أشعلت هذه الحملة، التي قوبلت بهجمة شرسة من وسائل الإعلام الأخرى، واتهامات بالخيانة والعمالة، وتهديد الاستقرار، طالت كل من شارك فيها. ورغم ذلك، تصدر الهاشتاج الترند المصري في تويتر لعدة أيام بعد إطلاقه، شملت الأسبوع الأخير من أغسطس، والأيام الأولى من سبتمبر، وأسفر الحراك عن مجموعة من المطالب التي دفعت بالدولة إلى اتخاذ بعض من الإجراءات في سبيل تلبيتها، ولكنها عرضت أعضاء الحركة البارزين للاعتقال، والمسائلة، بما أدى في نهاية الأمر إلى توقف نشاط الحملة كلية.

ورغم أن ظروف العمل الأكاديمي «السيئة» بما تفرزه من تداعيات يمكن أن «تشوه» السمعة الجامعية، وقد تستدعي حراك منتسبي الجامعة ضد هذه الظروف، إلا أنها ربما تحمل في طياتها بعض المزايا المتعلقة بتحقيق أعضاء هيئة التدريس مستوى ما من النفوذ، وفرض الرأي، على الأقل فيما يتعلق بقضاياهم. ومع ذلك، فإن مثل هذا التشويه يمكن أن يؤدى أيضًا إلى نتائج عكسية؛ فرغم رفع الوعى ببعض القضايا الهامة ذات الصلة، إلا أن المشاعر السلبية عبر الإنترنت يمكن أن «تلتصق» بأى فرد على نحو أكثر سهولة مقارنة بأية مؤسسة، الأمر الذي قد يتسبب فى الشعور بالضيق، أو القلق، أو الأذى الجسدي، أو فقدان الوظيفة.

وهنا يبرز السؤال حول إمكانية حشد وتنظيم مشاعر «التواجد» و/ أو «الغضب»

الأكاديمي رقميًا بطريقة لا تساهم فى تعزيز المساحات المعادية الموجودة بالفعل، والتى يجد الأكاديميون أنفسهم طرفًا فيها، إما اختيارًا أو قسرًا؟»

فضلًا عن إعادة تشكيل الوقت، وتغيير طبيعة الاهتمامات الأكاديمية، وصعوبة الفصل بين الرأي الأكاديمي الشخصي والمؤسسي، الحقيقي والمصطنع، أسست مواقع التواصل الاجتماعي لما يُطلق عليه Willinsky (2010) «اقتصاد السمعة»؛ حيث تؤدى قوة/ هشاشة السمعة الأكاديمية الرقمية إلى التأثير فى أنواع العمل الأكاديمى الذى يتم إنتاجه ونشره وتوزيعه[30]. وفى حين يمكن لهذه «الاقتصادات» أن تثير تساؤلات حول طبيعة الإنتاج البحثي، فأنها تثير أيضًا تساؤلات بشأن الملكية الفكرية، وإنتاج «القيمة» والمعني بالوزن النسبي للفائدة مما هو منشور[31]. وفي هذا الإطار، يشير Hearn (2010) إلى أن الباحثين عن السمعة لا يمتلكون أو يسيطرون فعلًا على «منصات التوزيع» الخاصة بهم، ومع ذلك فإن إدارة السمعة الأكاديمية عبر الإنترنت تؤتي ثمارها في عملية جمع البيانات، ونظم القياس التى تُستخدم لزيادة القيمة السوقية للمؤسسات الأكاديمية[32]. يدعم هذا الحضور الإعلامي القوي للمؤسسات الأكاديمية توجهًا آخر يتصل بتوسع وتوحش ما يسمى بـ «الرأسمالية الأكاديمية»[33] تلك التي تحفز الزيادة في تسويق وتسليع إنتاج المعرفة. وفي الوقت الذي لا تمثل فيه جميع المشاركات الإعلامية الأكاديمية علامات تجارية، إلا أنه غالبًا ما يتم صقلها وتنظيمها عبر منصات متخصصة تمثل فى حد ذاتها علامات تجارية من شأنها أن تعمل عن قصد على النهوض بالمحتوى ذى العلامة التجارية من خلال تصميمها[34]، والمثال حاضر هنا فيما تقدمه مواقع الشبكات الاجتماعية الأكاديمية مثل Academia.edu و ResearchGate من فرص للأكاديميين لبناء سمعتهم الأكاديمية. ومع ذلك، تثبت دراستا Jordan (2014–2016) أن هذه المنصات تميز بالفعل بين الأكاديميين الذين استطاعوا إرساء سمعتهم الأكاديمية وشبكاتهم الخاصة، في مقابل أولئك الذين ما زالوا حديثي عهد بها[35].

رابعًا: الغضب الأكاديمي رقميًا: السياقات والتداعيات الموضوعية

كتب Bloch (2012) «يولد العمل الأكاديمي شعورًا قويًا بالخزي، والمرارة، والغضب لأسباب عديدة، ولكن التعبير عن هذا الغضب داخل الأوساط الأكاديمية يُعد من المحرمات نسبيًا، أو ما يمكن أن يُطلق عليه خرقًا لقواعد التعبير عن الشعور»[36]. وتأتي مواقع التواصل الاجتماعي لتضمن التنفيس عن هذا الغضب مع ضمان الاستجابة الفورية والسريعة من المتابعين، بل وخارج حدود هذه الشبكة عبر التفضيل، وإعادة النشر أو التغريد، والمشاركة بواسطة آخرين، ومن ثمَّ تؤدى عناصر الإيجاز، وغير الرسمية، والسرعة، وكذلك الوصول

إلى المناقشات والمشاركة فيها إلى أن تصبح هذا المواقع فضاءً إلكترونيًا متنوعًا، وممتعًا، ومثيرًا للاهتمام.

ويوثق العديد من الباحثين التحولات طويلة الأمد التي مرت بها مؤسسات التعليم العالي، والتي أدت إلى ظهور ما يشار إليه في الآونة الأخيرة باسم الجامعة «ذات الشخصية الاعتبارية»[37]، أو الجامعة «النيوليبرالية»؛ فعلى سبيل المثال، يوضح Beetham (2016) أن التغييرات التي طرأت على الجامعات اتسمت في معظمها بعدم الاستقرار، والاضطراب، والتقارب الزمني في الحدوث والتطور، فضلًا عن تلاشي الحدود بين الوقت والمساحة الشخصية للباحث/ الأكاديمي، ووقت العمل ومساحته، وتجزئة وظائف العمل الأكاديمي، إلى جانب الرقابة المستمرة، وتقييم الأداء، بالإضافة إلى تحول الإدارة الأكاديمية إلى الأنظمة الرقمية، وهو ما تُرجم إلى أتمتة العلاقات الشخصية والمباشرة بين أعضاء المجتمع الأكاديمي في كثير من الأحيان[38].

وقد لاحظ كل من Gregory و Winn (2016) أن هذه التحولات فى ظروف العمل غالبًا ما يتم التعبير عنها باستخدام لغة «الأزمة» وكأن الجامعة فى حالة صراع دائم[39]. ويضيف Winn (2016) أنه على الرغم تحديد طبيعة الكثير من «الأزمات» التي تمر بها الجامعات اليوم، ومع تعالي المطالبات بضرورة تبني اتحاد أكبر بين الأكاديميين، إلا أن ظروف العمل الأكاديمي مازالت تعاني من التدهور والتردي[40]. ويصف كل من Bowles & Hall (2014) الجامعة بأنها أصبحت «ماكينة لإنتاج القلق»؛ فبينما تتم إعادة هيكلة الجامعة من أجل تعظيم أهميتها وقيمتها، يتم الفصل بين الأكاديميين والطلاب على مستوى الوجود المادي عبر رقمنة كل من عمليتي التعليم والبحث من جهة، وبينهم وبين بعضهم البعض عبر سلسلة من متطلبات ما بعد العمل، بما يتطلبه ذلك من مزيد من الوقت والطاقة والإمكانات من جهة ثانية[41] .

علاوة على الفروق المادية بين منتسبي الجامعات، يرى(2008) Bousquet أن الأمر يتخطى ذلك ليصبح تجربة حقيقية للتسخير والاستغلال، وأن غالبية من يتحملون وطأة هذا الضغط هم غالبًا من طلاب الدراسات العليا وصغار أعضاء هيئة التدريس، الذين «يعون أنهم لا يُعاملون فقط مثل النفايات، بل الحقيقة الأبشع هي النظر إليهم، وربما معاملتهم، كفضلات للنظام الجامعي؛ حيث لا يتم استبعادهم خارج المنظومة بعد سنوات من البحث والدراسة فقط، وإنما يبرهن النظام على ضرورة عمل ذلك حتى تستمر الجامعة بمنظومتها الحالية بالفعل»[42].

وعلى اختلاف القضايا والمشكلات التي يعايشها، أو قد يعانيها المجتمع الأكاديمي بمختلف فئاته، ومع اعتبار البعض منها مشكلات هيكلية ومتوطنة، لا يبدو مفاجئًا أن

تتولد مساحات جديدة للمناقشة والتداول في شئون الحياة الأكاديمية. وبالنظر إلى ما تتيحه المنصات الرقمية المتعددة من إمكانات الحشد والحراك، ومنح الصوت للجميع، تخرج هذه المنصات عن كونها مساحة للاهتمام الذاتي، لتدفع بالتواجد الأكاديمي نحو مزيد من تبادل المعلومات، وتقديم المشورة، والتواصل بخصوص شروط العمل الأكايمي، ومضمون سياساته، بما يضمن التخفيف من حالة الاحتقان والغضب في كثير من الأحيان...وهكذا ويشير Mewburn & Thomson (2013) فى دراستهما للمدونات الأكاديمية، أن الأكاديميين عبر الإنترنت يجمعون بين البحث ووظائف التدريس، مع نقاشات أكبر حول ممارسات العمل. وتناقضًا مع الترويج لفكرة أن التدوين الأكاديمى غالبًا ما يكون مدفوعًا فقط نحو تحقيق المصلحة الشخصية، أو الرغبة فى تسويق عمل أحد الأكاديميين، فإن هذه المدونات قد كُتبت من أجل أكاديميين آخرين، بحيث تعمل بوصفها جزءًا من «زكاة العلم» / «اقتصاد الهبة»Gift economy، وبوصفها «قاعة اجتماعات افتراضية» "Virtual Staff Room". وعلى الرغم مما أكده الباحثان من عدم وجود دليل أو كتيب صريح يشجع الأكاديميين على استخدام الفضاء الإلكتروني بهدف» إيصال صوتهم للسلطة»Speaking back to Power، إلا أن هذه الفضاءات تعمل بالفعل بديلاً عن المقاومة، و/أو الإمتثال، و/أو البراجماتية فى وجه النظم الإدارية لمؤسسات التعليم العالي[43].

وبدوره يؤكد Mewburn (2011) أن «أحاديث المشكلات»Trouble Talks بين الأكاديمين والتى تتم عبر الإنترنت، قد تساعد طلاب الدكتوراه، على سبيل المثال، على «التفاوض والقدرة على إدارة تبعات ما بعد أن تصبح أكاديمي»[44]. وتشير طالبة الدكتوراه ليزا كالايجي عبر مدونتها الأكاديمية:

«تأتي شهادة الدكتوراه مصحوبة بالعديد من الملذات والعثرات، وتحت نير ومشكلات ما أصبح يعرف مؤخرًا بالجامعة النيوليبرالية، تفاقمت هذه العثرات والمشكلات الواضحة منها والمستترة، وارتفعت تكلفتها على النفس والعقل والروح؛ حيث أُثقل كاهلنا بمجموعة من الشروط والمحددات التى ترتبط بتعاظم ثقافة المنافسة وتسويق الذات، ونقص الوظائف الأكاديمية، فضلًا عن زيادة العمالة الأكاديمية غير المستقرة، بما يُشكَّل ضغطًا على الطريقة التي ننظم بها تفكيرنا وشعورنا بما نعايشه في الحياة الأكاديمية اليومية. لقد أصبح هناك الكثير يجعلنا نغضب ونحزن»[45].

تجد كلمات كالايجي صدى لها فيما أشار إليه Gill (2009) بأن القدرة على السيطرة والتحكم في تناقضات ظروف العمل الأكاديمى قد أصبحت سمة مميزة للحياة الأكاديمية اليوم، خاصة لدى أولئك الذين يحاولون دخول هذه المهنة، وهو ما يضفي أهمية على الفضاء الإلكتروني بما يتيحه من مساحة، غالبًا ما لا تتوافر واقعًا، للتعبير عن كثير من

المشاعر السلبية، بما تحمله أحيانًا من تعبيرات عن حالة الأسف الشخصي والمؤسسي[46].

على هذا النحو، تعمل مواقع التواصل الاجتماعي كشكل من أشكال «حشد المصادر» Crowd-sourcing الأكاديمية، والتي تمارس دورها كظهير ضام وداعم يحقق التضامن في الأوقات الصعبة، بما يؤدي إلى توليد الكثير من أشكال الترابط العاطفي، والرعاية، والإنتماء، والتضامن، ومشاركة الكثير من القيم الشخصية والاجتماعية[47].

ويشير Stewart (2015) إلى أن التواجد الأكاديمي على مواقع التواصل الاجتماعي، والمعنية منها بالشكل شبه الرسمي لهذا التواصل مثلما هو الحال مع لينكدإن وتوتير، تشجع على تبني مفهوم «اقتصاد السمعة»، وثقافة التأثير في نظم العمل، وهي بذلك تشارك بشكل أو بآخر في الإشراف على الموارد البشرية، وترتيب أهميتها، وأولوياتها، والمساهمة في نشر المحتوى وصولاً إلى تنظيم نقاشات أوسع فى مجال اهتمام الأكاديميين على نحو يفوق مجرد دعم أنفسهم أو أعمالهم الخاصة[48]. ومن ثمَّ يدعم Stewart, 2016 فكرة كون هذه المنصات ظاهرة تنهار فيها التقاليد الشفهية، المعتادة، وكذا توقعات الجمهور من أنفسهم، ومن المنصة نفسها؛ حيث تعمل كمصدر غير رسمي للتعلم في إطار المحادثات غير الرسمية، بما يساهم في خلق جمهور يعمل وفق شروط مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بالأكاديميين في محيطهم التقليدي، وهو السلوك الذي أطلق عليه ستيورات تعبير «الشخصية المفرِطة»Hyper-Personality، تلك التي تتعدى طرق الكلام والتعبير التقليدية لتنقلها إلى الضحك، وروح الدعابة، والتفضيل، والإعجاب..الخ[49].

وترتبط قضايا العمل الرقمية ارتباطًا مباشرًا بمجموعة من الظواهر الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، منها العزلة، والشعور بالحاجة إلى الوجود (أونلاين) لمدة الـ24 ساعة، وعلى مدار أيام الأسبوع (7/24)، وهو الشعور الذي يفضي، في المقابل، إلى إحساس المرء بالخوف من أن يفوته شيء ما FOMO، وهو ما يمكن أن يتحول إلى مبرر ذاتي عندما يصبح الاتصال الرقمي ضروريًا لتدبير أمورًا معيشية مثلاً، أو متابعة فرص العمل مستقبلاً[50].

مثل هذا «الأمل» فى الحصول على فرصة عمل، أو اكتساب خبرة جديدة، فضلًا عن الربح المادي، يعكس الخلفية الفكرية للكثير من المجموعات الحاضرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وتضيف الدراسات أنه لا يمكن اعتبار هذا الحضور الأكاديمي غير ذي معنى أو مغزى، وذلك في ضوء اعتماد الكثير من مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى/ مدى قوة المقاييس التي تتبناها بغرض تقييم محتوى منشور ما، مثل عدد إعادة التغريد مثلًا، مستوى صعود ترند الهاشتاج، عدد المتابعين، عدد التفضيلات، القوائم...الخ، وهي التكنيكات التي وصفها Carrigan (2016) بأنها الشفرة الفعلية التي على أساسها يمكننا

تقييم جودة المحتوى[51].

في المقابل، يخشى باحثون آخرون من طبيعة الوجود الأكاديمي الرقمي بالإشارة إلى أنه قد يخلق نوع من ثقافة التدليس والتزييف والخداع لصالح الحكومات، و/أوالقائمين على إدارة شئون الجامعات، و/أو الطلاب، كما أن الاستخدام «حسن النية» بهدف تقديم الدعم والمشورة، ومشاركة المعرفة والموارد دفع ببعض المشكلات إلى السطح منها تحول بعض الأكاديميين إلى «مشاهير» و «مؤثرين»، يوظفون أساليب الود والحميمية بشكل إستراتيجي بهدف مناشدة «المتابعين المعجبين»[52]. وهكذا يتاجر «صغار مشاهير»Microcelebrity مواقع التواصل في «رأس المال العاطفي» الذي يتم خلقه وتسليعه عبر هذه الوسائط، بما يلغي الفارق بين الهوية الأكاديمية والعلامة التجارية، وتصبح وحدة القياس هي الإعجابات، والأسهم، والتتبع، يتبع والتعليقات.

مُجددًا، يدفع السيناريو السابق بالعديد من المخاوف والشكوك العامة، وتلك ذات الصلة بالمجتمع الجامعي؛ والتي يأتي على رأسها تفتت رأس المال الأكاديمي، والتمييز على أساس الجنس والعرق، الإعتداءات، والتهديدات، ورسائل الكراهية، والتي قد تصل إلى التهديدات بالقتل لبعض الأكاديميين الذين يعبرون عن أفكار مثيرة للجدل، أو يتخذون مواقف سياسية صريحة. فضلًا عن كل ما سبق، يُعظِم التواجد الأكاديمي عبر منصات التواصل الاجتماعي من ظاهرة مراقبة الأفراد لذواتهم من ناحية، ومراقبتهم لبعضهم البعض من ناحية ثانية، وهي المراقبة التي قد تأخذ شكلًا علنيًا مثلما هو الحال عندما تراقب إدارات العلاقات العامة حسابات أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعة من الجامعات، أو أشكالًا أقل علانية كـ«المراقبة الذاتية». وهكذا يمكن لمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي أن يجدوا أنفسهم منخرطين فيما أطلق عليه Andrejevic (2002) «المراقبة/ المتابعة الجانبية» عند مراقبة الأقران وزملاء العمل؛ حيث تسمح هذه المنصات بممارسة «المراقبة الاجتماعية»[53] تلك التي تحفزنا على تتبع ما يفعله أصدقاؤنا، وأقراننا، واتصالاتنا، وفي ذات اللحظة التي ينشرون فيها؛ حيث تعطي الطبيعة المؤقتة لهذه المنصات إحساسًا زائفًا بالأمان حين نتخيل أن ما يتم نشره قد تمت إزالته بسرعة. وهكذا تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في مفاقمة مسألة القلق بشأن هوية من يخضع للمراقبة، ومن يتم فحص كلامهم أو أفعالهم، ولماذا.

وفي الوقت الذي يشير فيه ستيورات(2016) [54] إلى أن استخدام مواقع التوصل الاجتماعي، وتوتير على وجه الخصوص، قد أضحى بمثابة «منصة تكتيكية»؛ حيث يستفيد الأفراد والجماعات من القدرة على الوصول للمنصة، لاسيما من خلال استخدام روابط الهاشتاج «التى تمكّن الناشر من التواجد على نطاق واسع، ومن تنظيم وإثارة القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتى قد تلقى دعمًا سياسيًا، أو تستهدف حماية ما يمكن أن يُنظر

إليه ثقافيًا على أنه مجال مهدد.

ويضيف ستيوارت أن شكلاً من أشكال «ثقافة الاستدعاء» Calling out قد نشأ أيضًا جنبًا إلى جنب مع هذا الاستخدام التكتيكى للمنصات. ويشير مفهوم «الاستدعاء» إلى العملية التى يتم فيها مشاركة المنشورات، وإعادة مشاركتها على نطاق واسع. يقول ستيورات Stewart (2016) «إن صعود ثقافة الاستدعاء دفع بالوجود الأكاديمى عبر منصات مواقع التواصل إلى وضع فوضوي، غير مرتب، عبر إتاحة هذا الوجود وكل ما يتصل به من أنشطة أمام جمهور متعدد فى آنٍ واحد[55]، وهي الحالة التي وصفها كل من (2010 Marwick & Boyd) بظاهرة «انهيار السياق»، أو ظاهرة « الانبطاح الجماهيري»، الأمر الذي يجبر الباحثون والعلماء على الخوض فى حالة من التنافر المعرفي بين التفاعلات القائمة على التواصل الشفهي، والتوقعات المرجوة منها، وبين تفسير لغة الخطاب المكتوب/ المطبوع، في مسعى لتحقيق التوازن بين «الأصالة» المتصورة و «عدم المصداقية» أثناء مخاطبة «الجمهور المثالي» المتصل بالشبكة بنجاح!! [56]

وعلى المنوال نفسه، يمكن لهذه المنصات أن تكون انعكاسًا للحالة الحالية والعامة القائمة على سوء الفهم، خاصة مع سرعة تداول المنشورات عبر هذه المنصات، بما قد يؤدى إلى انهيار أى فرصة لاستجلاء الحقيقة، وإدارة الحوارات، كما يمكن أن تؤدى قيود المنصات وفوريتها إلى القضاء على ما أطلق عليه Bady (2015) «القارىء الكريم» The[57] generous reader، وأخيرًا يمكن للمحادثات عبر هذه المنصات أن تتحول بسهولة إلى أزمات اتصالية واسعة النطاق دون أمل واضح وحقيقي في استرداد الأرضية المشتركة بين المشاركين، وهو ما خلّف في النهاية طابعًا «سامًا» للتواجد الأكاديمي عبر هذه المنصات.

خامسًا: الفعل الأكاديمي الجمعي رقميًا: هل يمارس دورًا فاعلًا في تنظيم المهنة ؟!

في إطار التواجد الأكاديمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، تتواتر الكثير من المشاعر السلبية على أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين يحاولون دومًا تحقيق درجة من التوازن بين الكتابة، ونشر البحوث، ومناقشة الأفكار الجديدة، دون أن يوضع ذلك في إطار الإدراك السلبي لمفهوم «الترويج للذات»[58]، وبين اكتساب متابعين إضافيين بما يجعلهم من صغار المشاهير، الذين تخضع ملفاتهم وصفحاتهم الشخصية لمزيد من الوعي والتدقيق العام. وفي الوقت الذي قد يتصور فيه عضو هيئة التدريس بأنه وسط جمع محدود من أقرانه، فإن مثل هذا التواجد، عبر مواقع التواصل، قد يجلب معه احتمالية التعرض لرد فعل عنيف من متابعيه من جهة، ومن أولئك الذين يعتبرون المنشورات شكلًا من أشكال الكتابة العامة، ليأخذونها خارج السياق من جهة ثانية.

في هذه الحالة، يمكن للمنشور المحمل بالمشاعر الإيجابية أو السلبية، والسلبية منها على وجه الخصوص، والذي قد يكون مشحونًا عاطفيًا بالفعل، وحتى مثيرًا للجدل، ولكنه شخصيًا للغاية في نهاية الأمر، يمكن أن يتخطى حدود هذه المواقع بما يزيد من حالة الاحتقان، والمشاعر السلبية، والعداء، مُفرزًا العديد من التداعيات الجوهرية.

ولعل المواقف ودراسات الحالة التي توردها الأدبيات السابقة في شأن التبعات التي يمكن أن تترتب على التوظيف الأكاديمي لمواقع التواصل الاجتماعي، تضرب مثالًا حيًا على الكيفية التي يمكن أن يخرج بها منشور أو أكثر عن نطاقه، وسياقه، بما يخلف حالة من المشاعر السلبية والعداء التي تصعب السيطرة عليها طالما خرجت إلى»العامة».

بدأت القصة الأولى في يوليو 2014، عندما شنت إسرائيل هجومًا عسكريًا على غزة، وغرَّد «ستيفن ساليطة»Salaita ، الأكاديمي الأمريكي من أصل فلسطيني، بحماسة وغضب ضد الهجوم الإسرائيلي. تزامنت تغريدة ساليطة مع تقدمه لوظيفة في جامعة إلينوي بعد أن استقال من Virginia Tech. لفتت تغريدات ساليطة اهتمام المتبرعين والممولين لأنشطة الجامعة، الذين أدت اعتراضاتهم، جنبًا إلى جنب مع عدم حصول ساليطة على موافقة مجلس أمناء جامعة إلينوي على قرار تعيينه بشكل نهائي، إلى إيقاف هذا التعيين، وإلغاء عرض العمل الخاص بهم. كانت هذه خطوة غير مسبوقة في المجال الأكاديمي الأمريكي، وتسببت بدورها في غضب عام بين مؤيدي موقف ساليطة الذين طالبوا بإعادته إلى منصبه، وإلى النظر بقوة في مستويات الحرية الأكاديمية بالجامعات الأمريكية. وقد تضمنت إجراءات مناصرة ساليطة مجموعة من الوسوم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها Twitter، منها وسم supportsalaita#، ووسم uistudents4salaita# [59] .

في حين صدمت قضية Salaita عددًا من أعضاء هيئة التدريس، سواء أكانوا مُعينين، أو غير مُعينين، فإن الأثر الأبرز هنا كان الدلالة على محدودية «نطاق الحرية»، حتى للأكاديمين المعينين في وظيفة ثابتة بالجامعة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكانت الرسالة الواضحة لأعضاء هيئة التدريس غير النظاميين، والباحثين المساعدين. بررت الجامعة موقفها من ساليطة بالقول بإن تغريداته افتقرت إلى «التحضر واللياقة»، وهو التوجه نفسه الذي تبنته وسائل الإعلام الأمريكية عند عرضها للقضية، وهو التصنيف نفسه الذي تبناه مجلس أمناء الجامعة، ثم مستشارها القانوني لتبرير قرار فصله في نهاية الأمر!!!

وهكذا تُعد الحدود «المقبولة» للغضب، أوالإنفعال، أوالهياج، بإرجاعها إلى مقياس»الكياسة/ التحضر»، حدودًا تسمح للمؤسسات الجامعية بالتحكم فيما يعتبر خطابًا أكاديميًا مناسبًا بناءً على ما هو متوقع من الخطباء أو المتحدثين المتحضرين، والذي تحدده الجامعة وفق معاييرها الخاصة، بديلًا عن السياق الذي تحدث فيه الواقعة، وتفاصيلها[60] . رفع ساليطة

دعوى قضائية لاحقًا، عاد بمقتضاها إلى الجامعة، قائلاً: «هذه التسوية رد لاعتباري، ولكن الأهم، أنها انتصار لمعنى الحرية الأكاديمية. ومع هذا، كان لهذه الواقعة تأثير دائم على الفعل الأكاديمي رقميًا في فتح المجال من جديد، والعود على بدء في النقاش والجدل حول حدود الحرية الأكاديمية في سياق مواقع التواصل الاجتماعي. بشكل عام، أظهرت القضية هيكل ومنطق الحوكمة داخل بعض المؤسسات الجامعية، كما أكدت من جهة ثانية أن استجابة المؤسسة الجامعية لـ «أزمات» مواقع التواصل الاجتماعي تعتمد إلى حد كبير على الكيفية التي تضع بها الجامعة «سياق الأزمة ودلالتها».

وجدت سايدا جروندي Saida Grundy و زانداريا روبنسون Zandria Robinson ، وكلاهما من علماء الاجتماع، نفسيهما في مواقف مماثلة بسبب التغريدات التي كانت تنتقد العنصرية المتأصلة في المجتمع الأمريكي نحو الأمريكيين الأفارقة. تعرضت كلتا الأستاذتين لردود أفعال غاضبة، قادتها مجموعات محافظة في المجتمع، فضلًا عن وسائل الإعلام، بدعوى أنهما ينشرا ثقافة التعصب، ودعت هذه الجماعات، المؤسسات الأكاديمية اللاتي يعملا بها إلى اتخاذ إجراءات ضدهما. جاءت تغريدات جروندي في الوقت الذي كانت فيه على وشك بدء وظيفة جديدة في جامعة بوسطن، وهي الجامعة التي ادعت، في بداية الأمر، أن من حق جروندي الإدلاء بهذه التعليقات عبر حسابها الشخصي على Twitter، ولكنها، وفي الوقت نفسه، أصدرت بيانًا قالت فيه إنه على الرغم من أن الجامعة لا يمكنها التغاضي عن العنصرية أو التعصب الأعمى، إلا أنها ما زالت تدعم حرية الأستاذة جروندي في التعبير، وهو ما دفع جروندي كذلك إلى إصدار بيان تتأسف فيه للطريقة التي عالجت بها المشكلة. ومما يُذكر في هذا الإطار أنه عندما بدأ رد الفعل العنيف تجاه جروندي، سارع أكاديميون آخرون إلى دعمها عبر عدة وسوم منها #SaidaGrundy و #SupportSaida [61] و #StandWithSaida [62]

وعلى غرار قضية ساليطة، أحدثت قضية جروندي العديد من التدوينات والمقالات التي تعرضت لقضايا الحرية الأكاديمية، وحرية الرأي والتعبير بوجه عام. في حالة ساليطة، سعت الاحتجاجات العامة للضغط على جامعة إلينوي لإلغاء تعيينه، ولم يساعد الدعم، سواء على تويتر أو غيره، في إعادته إلى منصبه. في حين أن الاهتمام الذي حظيت به القضية أتاح لساليطة، الشروع في مهمة ناجحة إلى حد ما في الخروج والحديث علانية عن قضيته أمام الجمهور، إلا أن ذلك كان على حساب مهنته كأكاديمي. أما في حالة جروندي، أجبرت الصرخة العامة، التي قادها بعض الطلاب، الجامعة التي تنتمي لها على إصدار بيان ينتقد تغريداتها، لكنها، ومع هذا، دعمت موقفها ولم تطرد من العمل. في كلتا الحالتين، شكَّل الهاشتاج مربط الفرس، ومحور حراك الغضب والنشاط الرقمي لأطراف القضية؛ حيث

اجتمعت مجموعات متباينة من الأفراد معًا لدعم كل من ساليطا وجروندي، ولدعم الحرية الأكاديمية بالأساس. لم يقتصر استخدام الوسوم على دعم الأشخاص المعنيين فحسب، بل شجَّع الآخرين أيضًا على المشاركة، وهو ما يوفر شبكة «تعمل دائمًا»، و «محيط يمكن تعبئته بسرعة»، لاسيما من خلال وسوم الأفراد البارزين والمؤثرين ممن يُطلق عليهم «عقد شبكانت التواصل البارزة prominent network nodes» [63].

في حالة Zandria Robinson، والتي تناولت تغريداتها قضايا العرق أيضًا، لجأت جامعة ممفيس نفسها إلى Twitter للرد؛ حيث غرّدت الجامعة بأن روبنسون لم تعد موظفة في الجامعة، مما دفع بالاعتقاد بأن روبنسون قد فقدت وظيفتها بسبب تغريداتها، وهو ما أدى إلى موجة جديدة من التغريدات الغاضبة لدعمها قبل أن تعلن أنها استقالت قبل تلك التغريدات لمتابعة وظيفة أخرى، ومرة أخرى، لعب Twitter دورًا في كل من الدعوة إلى اتخاذ إجراء ضد روبنسون ودعمها في الوقت نفسه. وفي بيانها، أظهرت جامعتها مستوى مدهشًا من فهم الكيفية التي تقيد بها مواقع التواصل الاجتماعي إمكانية نقل أفكار معينة، وكيف أن ذلك، بالنسبة لهم، لم ينعكس سلبًا على روبنسون.

مؤخرًا ، أثارت قضية تغريدات جورج سيكارييلو ماهر، الذي غرَّد أيضًا بشأن العرق، مشيرًا إلى فكرة «الإبادة الجماعية للبيض»، وهو المصطلح الذي روَّج له القوميون البيض لغرس الخوف من مؤامرة لتدمير العرق الأبيض. حادت نيته في السخرية من المصطلح عن هدفها الحقيقي، ومرة أخرى استغلت الجماعات المحافظة الموقف، لدرجة دفعت جامعته إلى التحقيق معه[64] (Flaherty 2017). وكانت جامعة دريكسل، التي يعمل بها ماهر، قد أصدرت بيانًا تدين فيه تغريدة ماهر، وأشارت إلى أن تغريداته «لا تمثل قيم الشمول والتفاهم التي تتبناها جامعة دريكسل». وفي بيان أطول، أكد القائمون على الجامعة أن تغريدات Maher تتمتع بالحماية، لكنها كجامعة تعتقد في محدودية قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على النقد الساخر الهادف، تحقيق عنصر المفارقة، وتضمين السياق[65]. لم تحسم قضية ماهر حتى وقت كتابة هذه السطور، ولا يزال هناك من يغرد حول القضية، والعديد منهم يطالبون بطرده.

تعكس القضايا الثلاث السابقة الكيفية التي استخدم بها هؤلاء الأكاديميين صفحاتهم الشخصية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للتعبير عن آرائهم بناءً على أبحاثهم وخبراتهم، أثناء أداء دورهم كأكاديميين ومثقفين، ومع هذا، اختلطت مثل هذه التغريدات «العاطفية» ببيئة مواقع التواصل المليئة بالاستقطاب والشحن العاطفي بالفعل، وهو ما أثَّر، في نهاية الأمر، على كل من الفعل و رد الفعل العكسي، والدعم الذي يمكن أن تقدمه المنصة، وهو التأثير الذي يتسم بحالة أشبه بالديمومة، والالتصاق بصاحبه، لاسيما وأن المحادثات

عبر هذه المنصات غالبًا ما تمزج العاطفة بالرأي والدراما مع الحقيقة[66]. يزداد الأمر سوءً عندما تحتشد الجماعات المحافظة بكل سخطها وغضبها من جهة، وتستغل وسائل الإعلام التقليدية الطبيعة الفيروسية لمنشورات مواقع التواصل الاجتماعي من جهة ثانية.

كان لهذه الأحداث تداعيات شخصية ومهنية على أصحابها، كما أنها أثارت، وما زالت تثير، أسئلة هامة، ومثيرة للقلق حول حالة الحرية الأكاديمية عندما تعلق بالكتابة والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويشير فيليتسيانوسVeletsianos (2016) إلى قلق رئيسي، أبرزته الحالات محل الذكر سابقًا، فبينما يُتوقع من الأكاديميين التواجد والحضور «العام»، والحفاظ على تفعيل دوره على مساحات تبدو سريعة الزوال مثل Twitter، إلا أن الحقيقة تشير إلا أن هذه المساحات ليست كذلك؛ حيث يمكن البحث عن ما سبق ونُشر من كتابات وتغريدات، وجمعها واستخدامها خارج السياق. ويمكن لمثل هذه الكلمات أيضًا أن «تلتصق» بالفرد، بما يتوجب معه أن يقوم صاحب الشأن بتفسير ما كان يعنيه شخصيًا، وما الذي قصده في جمله وعباراته وكيفية استخدامه للغة[67]. وهكذا يعكس التناقض في طبيعة الأدوار التي تؤديها مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع الأكاديمي، يعكس الحالة المتضاربة للعمل الأكاديمي العام، والرقمي المتشابك؛ فأحد وجهي العملة يشجع على المشاركة الفعالة في هذه الساحات الإفتراضية، بينما لا يوفر الوجه الآخر سوى القليل من الحماية المؤسسية، وهو الوضع الذي شبهه Wingfield (2015) بوضع «جزر الكناري في منجم الفحم»[68].

وعلى الرغم من سوء الوضع أحيانًا، إلا أن الحضور «المشحون عاطفيًا» عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا يؤدي دائمًا إلى ردود فعل عنيفة او مناهضة؛ فتماشيًا مع ما أشار إليه ستيوارت (2016) بأن التعامل مع هذه المنصات لابد أن يكون تعاملًا تكتيكيًا، مارست بعض المنشورات والتغريدات ذات الصلة بالمجتمع الأكاديمي أدورًا إيجابية، وكانت مثالًا على الغضب الجماعي الذي كان قادرًا على إحداث اهتمام أوسع بقضايا العمل الأكاديمي.

في سبتمبر 2013، توفيت الأستاذة المساعدة مارجريت ماري فويتكو بسبب المضاعفات الناتجة عن علاج السرطان والنوبات القلبية. كانت مارجريت تبلغ من العمر ثلاثة وثمانين عامًا ودرسَّت في الجامعة على مدار خمسة وعشرين عامًا، ولكنها عندما توفيت لم يكن لديها أية مزايا صحية، أو مزايا تقاعد. قبل وفاتها بقليل، فشلت دوكين في تجديد عقدها، وعندما تم الإعلان عن تفاصيل وفاتها في جريدة بيتسبرج بوست جازيت، سرعان ما تم نشر القصة على مواقع التواصل الاجتماعي، وأصابت الأنباء وترًا حساسًا لدى الأكاديميين برؤية أنفسهم في قصة فويتكو، وسرعان ما انتشر هاشتاغ» أنا مارجريت ماري» #iammargaretmary عبر Twitter و Facebook. نقل الأفراد الهاشتاج للتغريد مباشرة في الجامعة، داعين إلى

التضامن بين أعضاء هيئة التدريس، والدعوة إلى اتحاد نقابي في جامعة دوكين وجامعات أخرى، ولمشاركة قصصهم الشخصية، ووصل الأمر ببعضهم إلى أن قرروا بأنهم لن يعملوا أبدًا في جامعة دوكين، بينما طالب آخرون بأن تلتزم الجامعة بالمعايير الأخلاقية، وطالب آخرون بتغطية الخبر عبر وسائل الإعلام التقليدية عبر توظيف الهاشتاج نفسه، حتى أن بعضهم استخدم الهاشتاج كخط رئيسي وثابت عند الحديث عن الحياة الأكاديمية، وكأنه تحذير لكل من قد يفكر في الحصول على وظيفة في هذا المجال، واستخدم آخرون الهاشتاج مع صور لأنفسهم وهم يحملون لافتات كُتب عليها «كلنا ماري». شكَّل الوسم وسيلة للتعبير عن حزن وغضب جارف لدى الأكاديميين، لاسيما الغضب من التفاوت المتزايد في الرواتب الإدارية في الجامعة، وظروف عمل أعضاء هيئة التدريس. وفي حين لفت الهاشتاج الانتباه بشكل واضح إلى ظروف العمل داخل الجامعات المعاصرة، إلا أنه لمس وترًا حساسًا، دفع بالنقاش إلى الحديث عن التعليم الجامعي في الولايات المتحدة بشكل عام وأوضاعه. لطالما ارتبط التعليم العالي، وخاصة بعد الحصول على درجة الدكتوراه، بمفاهيم المكانة، فضلاً عن تزايد فرص التوظيف المستقر، ولكن وفاة فويتكو سلطت الضوء على التناقض الصارخ في هذا الشأن؛ حيث لفتت النظر إلى حقيقة أن الأساتذة ليسوا فقط جزءًا من الطبقة العاملة، وإنما هم جزء من الطبقة العاملة الفقيرة.!!!

وبينما كان iammargaretmary# والنقاشات اللاحقة عليه مليئة بالغضب والإحباط والمطالبات بالعدالة، عمل الهاشتاج على تعبئة الأفراد عبر السلسلة الهرمية الجامعية بكاملها، وعبر الجامعات المختلفة، بل وخارج الجامعة، عندما عرضت وسائل الإعلام الرئيسية مثل NPR و CNN و The New York Times قصصًا عن حياة فويتكيو ومحنة الأكاديميين؛ حيث نشرت صحيفة نيويورك تايمز[69] (Kilgannon 2014) قصة لاحقة شبيهة عن ماري فيث سيراسولي، الأستاذة المساعدة في كلية ميرسي في نيويورك، والتي كانت وقتها بلا مأوى. فضلًا عن اهتمام وسائل الإعلام، ساعد الهاشتاج أيضًا في حشد الدعم لحملة النقابات في دوكين، وهي خطوة عارضتها الإدارة على الرغم من التصويت لصالح أعضاء هيئة التدريس عندما تم اقتراحه سابقًا، نظرًا للظروف الهيكلية للعمل في الجامعة، وبعدها لم يعد مستغربًا أن ينتقل الأكاديميون إلى منصات جديدة للتواصل والتعبئة.

وفي هذا الإطار تشير Papachariss (2015) إلى أنه يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تساعد في «تنشيط الروابط الكامنة بين الأفراد والحفاظ عليها»، والتي بدورها قد تؤدي إلى ظهور «جمهور شبكي»، وإن ارتبطت الفاعلية الحقيقية لهذا الجمهور، كما سبقت الإشارة، على نجاحهم في التواصل والتجمع على أرض الواقع، وخارج حدود الإنترنت،

مثلما كان الحال في قضية الأستاذة الجامعية ماري فويتكيو؛ حيث ساهم الغضب المحيط بـــiammargaretmary# في تأجيج مشاعر التضامن والحراك بعيدًا عن مواقع التواصل الاجتماعي، وهكذا يستمر تأثير الغضب الجماعي كل أعيدت مشاركة الهاشتاج والتعليق عليه؛ بحيث تعمل الإنترنت كأرشيف مرتبط بالنضالات العمالية الحالية والمستقبلية(70).

مقابل كل الأهمية السابقة، يتبدى النقص الواضح في الدعم المؤسسي في إعداد وتدريب الأكاديميين على تفاعلات مواقع التواصل الاجتماعي، وضمان الدعم في حالة حدوث أي حدث غير مرغوب فيه عندما تختلط المنشورات الهادفة للأكاديمين مع السياسة اليومية، بل ويتم تشابكها وتزييفها بعمق، وهو الأمر الذي يدفع بالتساؤل حول كون التعبير عن الغضب جمعيًا، والمشاركة العامة بوجه عام يمكنها أن تكون مساحات لحقائق معيشية سياسية واجتماعية وثقافية، وبدلاً من النظر إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمشروع شخصي للتسويق الذاتي، يمكنها أن تمثل مسعى اجتماعي متكامل يهدف إلى تطوير المهنة شكلًا وموضوعًا.

سادسًا: الإطار المنهجي للدراسة

- مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لفهم الدور الذي تلعبه المشاعر السلبية الجمعية في بيئة الاتصال الرقمي، ومشاعر الغضب على وجه التحديد، في المناقشات عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول العمل الأكاديمي، والتي تظهر باستمرار مع تدهور ظروف العمل الأكاديمي، في بعض القطاعات، وقدرة الأكاديميين على نقل هذه الملابسات عبر»اتحادات إفتراضية» تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي بهدف النقد والتواصل والتنظيم.

وتقوم الدراسة الحالية على عدة افتراضات أهمها: أن التعبير عن الغضب وسلوك الاحتجاج الأكاديمي رقميًا قد يمارس دورًا مثمرًا فى رفع الوعي بقضايا العمل الأكاديمي، فضلًا عن العمل كوسيلة للتنظيم عبر التسلسلات الهرمية الأكاديمية خارج نطاق الجامعة الرسمي. وتفترض الدراسة كذلك أن التعبير عن المشاعر السلبية وسلوك الاحتجاج الأكاديمي رقميًا قد يدعم عملية إنتاج الشبكات الجديدة للعلاقات الشخصية والمهنية على المستوى الأكاديمي، وفي المقابل، تطرح الدراسة العديد من التساؤلات بشأن التداعيات الجوهرية «للغضب رقميًا» على الصعيدين الشخصي والمؤسسي بما يسهم في إعادة تشكيل الهوية الأكاديمية الفردية، والسمعة الأكاديمية الجمعية للأكاديمين المصريين.

بناء على الأسس النظرية والمنهجية السابقة، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تحليل

الفعل الاحتجاجي الجمعي لمجموعة من أساتذة الجامعات المصرية، فيما اندرج تحت هاشتاج #علماء_مصر_غاضبون، والذي انطلق عبر منصتي التواصل الاجتماعي الأشهر (بالنسبة لنشاط الحركة) فيسبوك، وتويتر؛ حيث تستهدف الدراسة تقديم تحليل كيفي منظم للمنشورات التي تضمنتها الصفحة الرئيسية للحملة على منصة فيسبوك (علماء مصر غاضبون)، فضلًا عن تحليل عينة من المنشورات التي حملت، وروجت للهشتاج الذي حمل اسم الصفحة نفسها عبر عينة من الصفحات الأخرى ذات الصلة على فيسبوك، وتويتر، وما ارتبط بمنشوراتهما من مواقع أخرى، اتخذت من هاتين المنصتين طريقًا لتبادل، وإعادة نشر الهشتاج، تفضيله، أو الحشد من خلاله.

-أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة الحالية أهميتها من واقع الخلفية المعرفية التي ستوفرها عبر رافدين أساسيين؛ أولهما الرصد العلمي، والمنهجي، والقانوني المرتبط بموضوع الدراسة، والخاص بالممارسات ذات الصلة بالنشاط الجامعي، سواء الممارسات الرسمية والشخصية من المديرين والمسئولين بالجامعة، مروراً بأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، وانتهاءاً بالطلاب، بما يمكن من الوصول بشكل منهجى منظم إلى معارف وخبرات تشكل إثراء فى مجال المحددات والضوابط المعلنة وغير المعلنة لإدارة مساحات الرأى والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما تقدم إطارًا أشمل لرؤى وطروحات من شأنها الإسهام فى تعزيز أمن المعلومات وسبل إدارتها إدارة رشيدة وواعية تحقق لهذه المؤسسات الجامعية أهدافها المبتغاه.
- تقدم هذه الورقة البحثية مساهمة جديدة في مجال الأدبيات ذات الصلة بالحركات الاجتماعية بوجه عام، والرقمية منها على وجه الخصوص، وذلك عبر التأكيد على الدور المزدوج الذي تمارسه مواقع التواصل الاجتماعي في علاقتها بالحركات الاجتماعية؛ فهي تقدم للنشطاء خدمة شبه مجانية، وعالية الكفاءة في حال إجادة توظيفها، بما يضمن لهم لفت نظر الجمهور لقضيتهم، وإمكانية الحشد والتعبئة على نطاق واسع، وبما يساعدهم على تجاوز الحدود التقليدية للرقابة على وسائل الإعلام التقليدية. وفي المقابل، تعوق السمات المميزة لمواقع التواصل الاجتماعي (التغير والحركة المستمرة، الحذف والإضافة، التدفق اللانهائي للمعلومات...الخ) من إمكانية اعتمادها كمصدر دائم، وموثوق فيه لضمان استدامة الفعل الاحتجاجي الجمعي ما لم تتكامل مع الفعل الجمعي على الأرض، وما لم تتجاوز حدود ترابطها (الافتراضي) إلى أشكال أخرى اكثر تنظيمًا في الواقع.
- فضلًا عن ذلك، تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الأوسع حول الحركات الاجتماعية من

خلال تسليط مزيد من الضوء على فهم دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحول الأشكال الجديدة من الحركات وتوسعها بشكل مختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية، ما يعني أن تحولها نحو إضفاء الطابع الرسمي (التقليدي) للاحتجاج مختلف أيضًا، ويتطلب اهتمامًا خاصًا بدور هذه المنصات في تمكين عملية إضفاء الطابع الرسمي و/أو تقييدها.

- علاوة على ما سبق، تقدم هذه الدراسة، أخيرًا، فهمًا عمليًا للنشطاء في مجال الحركات الاجتماعية التي تعتمد على منصات مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن تنظيم الفعل الاحتجاجي رقميًا يتطلب مهارة خاصة في الإدارة تضمن الحفاظ على زخم الحركة في اتجاه واحد كأساس للفعل، وهي تحافظ في الوقت نفسه على المساحة المفتوحة للتعبيرات الفردية. أما على مستوى الأهمية المتوقعة لأصحاب المصلحة الآخرين في هذا الشأن – كما هو الحال مع صانعي السياسات والشركات، المؤسسات الحكومية أو حتى الخدمية منها، والتي تؤثر وتتأثر بنشاط الحراك الاحتجاجي الجمعي وتطور أساليبه، دوافعه، ومخرجاته– فأن أهمية الدراسة الحالية تنبع من تأكيدها على الحاجة إلى التفريق بين حشد وهيكلة الحركات الاجتماعية المبنية على الفعل الجمعي الرقمي، لما يمكنهم من دراسة التأثير المتبادل بين الحركة وبيئتها، بما يساعدهم في تعديل استراتيجياتهم للتعامل مع الحركة اعتمادًا على مرحلة النمو التي وصلت إليها.

-أهداف الدراسة:

خلافًا للعديد من التوجهات البحثية السابقة، تلك التي ربطت بين الفعل الجمعي للأفراد في صورة حركة اجتماعية من جهة، وبين تدفق المعلومات عبر مرحلتين من قادة الرأي المؤثرين إلى الفاعلين على الأرض من المعنيين بالقضية، أو موضوع الحركة الاجتماعية المثارة، فرضت الرقمنة، والطبيعة الشبكية لمواقع التواصل الاجتماعي، نمطًا جديدً ومغايرًا من آليات تدفق المعلومات لتصبح في تجاهات عدة، عبر العديد من الجهات الفاعلة والممثلين المتعددين كذلك، بل وعبر تقنيات متنوعة تمنح مزايا مثلما تفرض مشكلات على طبيعة الفعل الجمعي الاحتجاجي.

من ثمَ كان من الأهمية بمكان التعرف على ماهية الفعل الجمعي الرقمي عندما يتعلق بالمجتمع الأكاديمي وقضاياه المتشعبة، واختبار ما منحه التحول نحو منصات تجمع الأفراد في مظاهرة افتراضية، من فرص غير مسبوقة لمفهوم» جمعية الفعل»، وما تقلصه كذلك من فعاليات الوجود على الأرض بالفكرة وممثليها.

وتستهدف الدراسة الحالية، على وجه التحديد، مجموعة من الأهداف منها:

- تسليط الضوء على الفعل الجمعي الرقمي كنوع من «الاتحاد» و»التضامن» الافتراضي

نتاجًا للمشاعر السلبية التي قد تنتاب الأكاديميين (مشاعر الغضب)، خصائصه وأدواره في الحركات الاجتماعية التي تتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي مُنطلقًا لها. ويأتي تركيز الدراسة على المشاعر تحديدًا سواء السلبية منها ممثلة في الغضب، أو الإيجابية منها ممثلة في التضامن أو الاتحاد من واقع التجاهل البحثي لمثل هذه الدوافع الشعورية في أدبيات الحركات الاجتماعية، وذلك على الرغم من حضورها القوي في كل مرحلة، وفي كل جانب من جوانب الاحتجاج.

- تستهدف الدراسة كذلك التعرف على الكيفية التي يتم بها إنتاج أشكال جديدة من الوحدة والتضامن عبر التشكيلات والتكوينات الهجينة للأفراد المختلفين عبر النشاط على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، عبر اختبار مراحل تشكُّل السلطة، ومظاهر التفاعلات، والخلفيات المتشابهة/المختلفة، وردود الفعل المواتية والمعادية، والنتائج المرجوة والفعلية للفاعليين الأساسيين، وممثلي حركة «علماء مصر غاضبون»، وذلك عبر منصتي فيسبوك وتوتير بالتحديد، فضلًا عن العرض الكمي الكلي لوضع الحركة عبر منصات الإنترنت المختلفة.
- يقوم نشاط الحركات الاجتماعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على أفراد موزعين جغرافيًا ونادرًا ما يتشاركوا، إن حدث، في عالم واقعي يجمع هويتهم، ومن ثمَ تستهدف الدراسة هنا أن تتوقف عند مفهوم «البناء الرمزي» لـ»نحن» المتحدة التي عرض لها هبرماس[71]، وما يمكن أن يعنيه تطوير مشاعر»المصير المشترك»، ومعايير «الرعاية والالتزام» طويل المدى تجاه الأفراد بعضهم البعض، والتراوحات في هذا الالتزام، وأبرز أسبابها، وهي محددات الحراك الاجتماعي الاحتجاجي التي تتحداها البيئة الرقمية لمواقع التواصل الاجتماعي.

- الإجراءات المنهجية للدراسة:

يستعرض الجزء التالي من الدراسة الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة في سبيل جمع وتنظيم البيانات النوعية محل التحليل، والمندرجة موضوعًا في إطار الحركة الاجتماعية الاحتجاجية للأكاديميين المصريين(علماء مصر غاضبون)، والمُدرجة، أسلوبًا، تحت عنوان علماء مصر غاضبون عبر فيسبوك، أو عبر الهاشتاج نفسه على توتير.

ونظرًا للطبيعة المختلفة لكلا منصتي التحليل، اتبعت الدراسة أسلوبين مختلفين لتصنيف البيانات، وإن اتفقا في الموضوع وتكاملا في الغاية من التحليل.

بالنسبة لإجراءات وعينة فيسبوك: تضمن التحليل الموضوعي قراءة دقيقة لمنشورات مختارة في محاولة لفصلها إلى موضوعات، أو قصص متماسكة ومترابطة Connected threads

of themes، ومن ثَم تتبع مواقف/تعليقات المشاركين، عبر ثلاث مراحل متتالية. اعتمدت المرحلة الأولى على أسلوب الملاحظة المباشرة/ الطبيعية(Natural Observation (NO لجمع المنشورات (العامة) والتعليقات المتصلة بها، بينما تم تحليل هذه التعليقات تحليلًا كيفيًا في مرحلة لاحقة، بينما تمثلت المرحلة الثانية في توظيف أسلوب «التفكيك/التحليل الموضوعي»Thematic Decomposition، لستنر Stenner's (1993) [72] لمجموعة متنوعة من المواد التي نشرت عبر شبكة الإنترنت بوجه عام، ما بين مواقع إلكترونية، مدونات شخصية، مقالات رأي عبر مواقع شخصية...الخ، شريطة أن يكون قد أُعيد نشرها مرة أخرى على فيسبوك، وتحديدًا في مجموعات «سرية» أو «خاصة» تمكنت الباحثة من الانضمام إليها بحكم طبيعة عملها الأكاديمي. ويُعنى أسلوب التفكيك الموضوعي للمضمون بمبادئ تحليل الخطاب لفهم كيفية مساهمة المواقف الموضوعية للأفراد في بناء الظواهر الاجتماعية، ومن ثم يعتمد على تقديم قراءة دقيقة لنصوص مختارة في محاولة لتصنيفها إلى فئات موضوعية، أو قصص ذات سياقات مترابطة. ويستعرض الجدول التالي مجموعة المواقع محل التحليل، والتي جُمعت وصنفت من مجموعات الفيسبوك الخاصة و/ أو السرية محل التحليل، وهي صفحات (علماء مصر غاضبون بجد، أساتذة الجامعات المصرية من المعيد إلى الأستاذ، أساتذة الجامعات المصرية من المعيد للأستاذ فقط)، كما تم احتساب طبيعة التفاعلات التي جرت على المنشورات محل التحليل[73] بهدف إبراز دواعي اختيار هذه المنشورات بِناء على حجم التفاعلات التي حظيت بها[74]، كالتالي:

جدول رقم (1)

Type نوع المؤسسة مصدر المنشور	Reactions التفاعل	Likes الإعجابات	Comments التعليقات	Shares المشاركة	Interactions إجمالي التفاعلات عبر عديد المصادر
مؤسسة إعلامية إخبارية Media/News Company (bbcnewsarabic,Almokef. almasry)	375	3.7k	415	777	5.3k
مؤسسة إنتاج إعلامي Broadcasting & Media Production Company (aja.egypt)	693	2.1k	157	385	3.3

موقع إخباري News media website (Rassdnewsn)	358	1.5k	99	92	1.8k
قناة تليفزيونية TV Channel (المحور، التليفزيون العربي)	69	385	243	362	1.058
صحيفة Newspaper (الشروق)	3	77	54	28	162

وأخيرًا سعت المرحلة الثالثة في هذا التحليل إلى دمج بيانات الخطوتين السابقتين Triangulating the data، بهدف الوقوف على الفئات الموضوعية المشتركة، والمختلفة فيما بينها، بما يساعد في رسم الصورة الكلية لتفاعلات الحركة عبر فيسبوك.

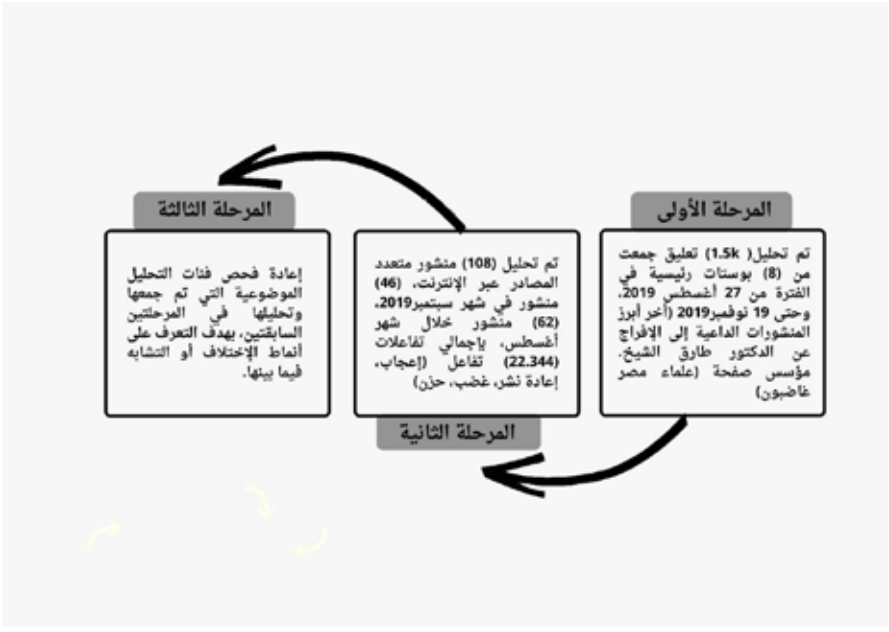

أما بالنسبة لإجراءات وعينة توتير: اعتمدت الدراسة على تحليل المنشورات التي احتوت على عبارة «علماء مصر غاضبون، أو تلك التي وظفت الهاشتاج الذي يتضمن الكلمات نفسها، وذلك في الفترة من 26 أغسطس2019 ، وحتى 19 سبتمبر من العام نفسه (وهو التاريخ الذي أُعلن فيه عن الإفراج عن الدكتور طارق الشيخ مؤسس الحركة في بادرة لإنهاء الملف، على مستوى وجوده وفعالياته الرقمية على الأقل). ويرجع اقتصار التحليل على

الفترة السابقة تحديدًا نظرًا لحدود البحث التي اعتمدتها الدراسة عند اختيار تغريدات توتير محل التحليل بما يضمن الاعتماد على التغريدات التي حظيت بتفاعل كبير، وبما جعلها تثير كمًا واسعًا من الردود Replies، أو الإعجابات Likes، او إعادة التغريد Retweets؛ حيث جمعت الدراسة التغريدات التي جمعت تعليقات لا تقل (20) تعليق كحد أدنى، وحظيت على (50) إعجاب كحد أدنى كذلك، فضلًا عن (50) إعادة تغريد.

ولتصور كيفية تحويل خط سير التغريدات محل التحليل والردود، ثم إعادة التغريد التي ترتبط بها بشكل تفاعلي، صممت الدراسة المخطط البياني (الشكل رقم 2)، والذي يشير إلى آلية ترتيب وتسلسل المشاركات ونوع التفاعلات التي تتم في كل واحدة منها اعتمادًا على نوع القضية التي تثيرها أو تعلق عليها وطبيعة الرد أو التعليق.

ويمثل التصنيف الموضح في هذا الشكل أنواعًا مختلفة من التفاعلات التي يمكن وردت على التغريدات محل التحليل مثل تقديم المعلومات، والإتفاق، والانتقاد..الخ. ويشير هذا التصنيف أيضًا إلى الفروق الدقيقة بين التفاعلات المختلفة كأن يكون اتفاق صريح أو ضمني، أو أن يكون الطلب مرتبطًا/غير مرتبط بموضوع المنشور. وقد ساعد تصنيف البيانات بالشكل السابق كذلك في الكشف عن نقاط الاهتمام/الارتكاز المشتركة بين البيانات الكبيرة لموضوع الحركة محل البحث، في مقابل تلك التي تشير إلى موضوع غير ذي صلة بالتغريدة، أو تمتدح المنشور الأصلي دون الإشارة إلى الحملة نفسها...وهكذا، كما هو موضح تاليًا. وقد بلغ عدد هذه التغريدات (11) تغريدة رئيسية[75]، ثم تم استخدام هذه التغريدات «الافتتاحية» لجمع سلاسل المحادثات التي بدأوها، ومن ثَّم بلغ إجمالي ما تم تحليله من ردود عليها (1460) تغريدة فرعية أو رد[76].

سابعًا: نتائج الدراسة

- المشهد السابق عبر فيسبوك: خلفيات الاحتجاج وإرهاصاته:

يستلزم العرض التحليلي للنشاط الرقمي لحركة الأكاديميين المصريين ممثلة في حملة «علماء مصر غاضبون» الوقوف على السياقات والخلفيات التي أحاطت بالحركة، والظروف المتراكمة، والمشكلات المعقدة التي عبر عنها أعضاء المجتمع الأكاديمي المصري قبل الوصول إلى القشة التي قصمت ظهر البعير؛ حيث تربط بعض الروايات التفسيرية لنقطة انطلاق الحراك التدويني لأساتذة الجامعات والباحثين بوفاة أستاذ شاب عضو في مركز البحوث الزراعية؛ حيث ذُكر أن سبب الوفاه يعود إلى تعرضه لعدوى بكتيرية أثناء قيامه ببعض التجارب في المركز. وبغضّ النظر عن صحة هذا الربط، فإنه لاشك أن انطلاق الحركة تحت مسمى "علماء مصر" ينطلق من أهمية الدور العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز البحثية المصرية كما حاولت الحركة إبرازه، وهكذا ركزت معظم المنشورات التي مثلت مشاركات أعضاء هيئة التدريس في مجموعات فيسبوك (تحديدًا، وبادىء ذي بدء) والمهتمة بشئون الأكاديميين، المنتسبين للجامعات المصرية المختلفة، والحكومية منها على وجه التحديد، بؤرة التركيز على هذا الدور بالتساوي مع الدور الأكاديمي.

انتظمت مشاركات أعضاء هيئة التدريس عبر غالبية هذه المجموعات فى صورة منشورات يدلي أصحابها بدلوهم في أمر مهني ما، وتعليقات توافق المنشور الرأي، أو تضيف إليه، أو تخالفه وتقترح بديلاً، أو مشاركة لأخبار ذات اختصاص مهني. واتخذت هذه المشاركات أشكالاً نصية بالأساس، مع ظهور محدود لبعض الصور التى هي في الأصل أيضًا نصوص صيغت في شكل مصور لاعتبارات قد تُفهم على أنها محاولة لجذب الانتباه من صاحب المشاركة لموضوع مشاركته.

مثَّلت «الحقوق المهنية» خيطًا ناظمًا لجميع التفاعلات الجارية عبر المجموعات، بل يمكن اعتبارها الأرضية التي قام عليها نشاط هذه المجموعات، والأساس الذي منه أُطلقت واستمرت، بحيث صارت توفر «مُتَّسعًا إلكترونيًا» للنقاش الحر بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بشأن قضاياهم وشواغلهم المهنية.

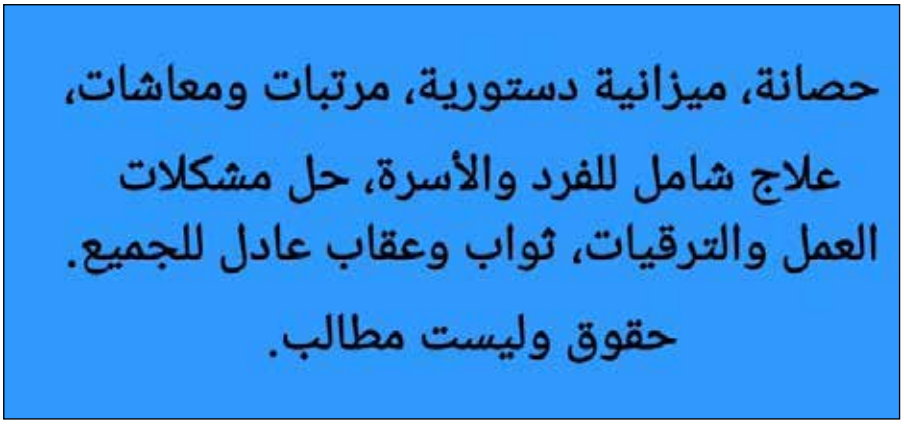

غلاف مجموعة «أساتذة الجامعات المصرية فقط من المعيد إلى الأستاذ»

ويكشف مسار المنشورات، عبر هذه النوعية من المجموعات، إلى ما يمكن أن يُطلق عليه منصات الـ«مطالبات الحقوقية» للمشتغلين بمهنة التدريس الجامعي، اتساقًا مع البروتوكول التعريفي لغالبية هذه المجموعات، بوصفها «جروبات مهنية» فقط، وأن عضويتها تقتصر على «أعضاء هيئة التدريس بالجامعات (المصرية)، ومعاونيهم، وأعضاء مراكز البحوث»، مع السماح بإمكانية «إضافة صحفيي التعليم لنقل القضايا التي تتبناها هذه المجموعات عبر وسائل الإعلام الأخرى».

وبعد مراجعة المنشورات التي سبقت انطلاق هاشتاج علماء مصر غاضبون في أغسطس 2019، وما أثارته هذه المنشورات من موجة تعليقات، أمكن إدراجها فى فئتين عريضتين هما: «المطالبة بالحقوق المالية، وتحسين الظروف المعيشية» أولًا، ثم«مراقبة التشريعات القانونية» المُنظمة للعمل الجامعي من ناحية ثانية. وتشتمل الفئة الأولى على كل ما له صلة بشكوى أعضاء هيئة التدريس من عدم ملائمة رواتب العاملين ومعاشات المتقاعدين منهم، وكذلك عدم الاهتمام بالأوضاع المالية التى يكابدونها، سواء ما تعلق منها بالأعباء المعشية، أو تلك التي تخص نفقات البحث العلمي والنفقات الصحية التى يتحملونها، مع الإشادة بكل جهد يبذل فى سبيل تغيير هذا الوضع أو محاولة تحسينه. بينما تتعلق الفئة الأخرى بكافة النقاشات التى كان موضوعها تشريعات قانونية أو لائحية تختص بآليات تنظيم عمل أعضاء هيئة التدريس على اختلاف رتبهم العلمية. وفيما يلي عرضًا مُفصّلاً لكل فئة من فئتي العرض، تتضمن أبرز النقاشات الدائرة في محورها، وما يمكن استقرائه منها، بما يتيح فهم الكيفية التي تطور بها النشاط المُطالب بالإصلاح إلى حركة احتجاجية سعت إلى إحداث نوع من التنظيم الذاتي، والنقابي لشئونهم المهنية.

➢ **المطالبات بالحقوق المالية**

أي حديث عن كون المجموعات المهنية للأكاديميين المصريين يمكنها أن تُمثل منبرًا رقميًا لالتماس حقوقهم المادية، لايمكن فهمه على نحو متكامل دون الأخذ في الاعتبار «رؤية الذات» لديهم؛ وهو المفهوم الذي يُقصد به هنا طبيعة التقييم الذي يوليه الأساتذة الجامعيين لمهنتهم ولدورهم المجتمعي باعتبارهم مسئولون عن إعداد العقول، وتكوين الشخصيات، وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة كترجمة حقيقية لطبيعة دور الجامعة نفسها كمؤسسة ممثلة في أفرادها، وهى رؤية الذات التي عبَّرت عنها مشاركات متعددة. يغلب على المنشورات فكرة مفادها أن البحث العلمي ليس فقط صدى لسياسة عامة ترعاها الدولة، ولكن أيضًا مهمة اجتماعية يبذل القائمون عليها من وقتهم وجهدهم ومواردهم للصالح العام غير ساعين للمجد والشهرة والمال. تظهر تلك الصورة كذلك في تردد فكرة أن عضو هيئة التدريس ينفق من موارده الضئيلة على بحثه العلمي، أو أن علماء مصر هم ثروة قومية.

غير أن التعليقات العديدة أظهرت ما يعتري هذا التقدير للذات من شعور ملحوظ بالمرارة، والعجز لافتقاد التقدير المادي المناسب، وهو ما تم التعبير عنه أحيانًا بطريقة ساخرة، وأحيانًا أخرى بصورة تقريرية.

تكرَّرت المواقف المُعبِّرة عن تأزم وضع «الحقوق المالية» من جانب أعضاء المجموعات، ومثلت محورًا دارت حوله معظم النقاشات، واستوعب حديث الحقوق نقاشات عديدة، لم يكن أطرافها من حديثي التعيين فى سلك العمل الجامعي فقط، وإنما شارك فيها أساتذة كبار السن كما يظهر من تعريفهم لأنفسهم عبر حساباتهم الشخصية، كما تباينت أعمار، وتخصصات المشاركين، ونوعهم الاجتماعي. وقد استحوذ حديث الحقوق المالية على نقاشات مطولة من الأعضاء، واتجهت أغلب هذه النقاشات إلى التأكيد على صعوبة الوضع المالي لعضو هيئة التدريس الذي هو رب أسرة، ومطالب بنفقات معيشية لائقة بمكانته، بخلاف نفقات عمله البحثي، وبالتالي يجد نفسه في موقف شديد الحرج مجتمعيًا؛ إذ ليس بوسعه ممارسة عمل آخر يتكسب منه دخلاً إضافيًا، وعليه أن يحافظ على وجاهته الاجتماعية على الأقل أمام طلابه وبين زملائه، وهي «المعاناة» التي عبَّر عنها بوضوح الكثير من المنشورات ذات الصلة(77).

غير أن هذه النوعية من المنشورات الكاشفة لم تخرج عن إطار البوح الذاتي بين أفراد المجموعات، والذي لم يعدُ كونه شكلاً من أشكال التشخيص للحال غير المتبوع بفعل، أو حتى مقترح فعل للتغيير، وليس أدل على هذا من أن دوران معظم التعليقات في فلك التأييد والتدعيم بأمثلة داعمة ممزوجة بدفعات غضب ما تلبث أن تهدأ بعد أن يوجه أحدهم للغاضبين سؤال عما في الوسع فعله. وهكذا ينتهي النقاش إلى ما تنتهى إليه غالبية النقاشات المماثلة بدعوات «صلاح الحال».

لم يخل النقاش عبر الصفحات ذات الصلة من عرض لحالات شخصية تجسد معاناة الأستاذ الجامعي، كذا لم تغب المقارنة مع العاملين فى وظائف أخرى عن نقاشات الأعضاء المجموعة، بل بقيت حاضرة وباعثة على رثاء الحال أحيانًا، أو التهكم عليه في أحيان أخرى(78).

وفي منحى مُكمل، عبَّر أعضاء المجموعة مرارًا عن ضيقهم من الإضطرار لتحمل نفقات النشر سواء المحلي أو الدولي وسدادها من دخولهم الخاصة بسبب افتقاد التمويل الكافي من المؤسسات الجامعية التي ينتمون لها(79).

أحد أوجه الحقوق التي رأى المشاركون في التفاعلات أنها مهضومة كانت مكافآت الإشراف على الرسائل العلمية، وكان أحد أوجه انتقادات هذه المكافات هو ضألتها مقارنة بالجهد الذي تصرف من أجله، بالإضافة إلى ارتفاع المصروفات الدراسية التي يسددها طالب الدراسات العليا دون أن توازيها زيادة في المكافاة المقررة لعضو هيئة التدريس في الإشراف أو المناقشة(80). أثارت الاستفهامات الاستنكارية التي حوتها المنشورات السابقة حول المقابل المادي لجهد الإشراف العلمي في مرحلة الدراسات العليا، أثارت مباراة ساخنة من

التعليقات، لكنها تعليقات لم تحمل إجابات بقدر ما تمادت في رثاء الواقع والأسف لتدهور الحالة ومعها المكانة. ومن ثَّم يمكننا إجمال الحقوق المالية التي طالب بها الأكاديميون فى: 1) الحق في دخل كريم 2) الحق في بدلات مناسبة 3) الحق في تمويل ملائم لتغطية نفقات الإنتاج العلمي.

➢ **مراقبة التشريعات القانونية**

لم تكن النقاشات بشأن التشريعات القانونية، سواء القائمة منها بالفعل أو التي مازالت قيد الدراسة، منفصلة عن حديث المطالبات المالية؛ فالقوانين واللوائح الجامعية تنظم مسائل الرواتب، والبدلات، ومكافآت الإشراف، وعدد أيام العمل، وتوزيع الأعباء التدريسية والإشرافية وغيرها. ولعل نقطة البدء هنا تتمثل في ذلك السؤال الذي طرحه عضو بمجموعة من المجموعات، وطلب من بقية الأعضاء الإجابة عنه، وكان: «هل قرأت وعرفت وفهمت قانون تنظيم الجامعات الذي ينظم عملك؟!».

أظهرت نتيجة هذا الاستطلاع أن الغالبية العظمى من الأعضاء المشاركين لم يكن لديهم الإطلاع الكافي على كامل مواد وبنود القانون، وأن معرفتهم به جزئية ومحدودة للغاية، غير أن الاستخلاص السابق لم ينف وجود بعض الأعضاء ممن توافرت لهم معرفة وافية بالقوانين الخاصة بالجامعات، وقد كان هؤلاء يعيدون نشر بعض مواد قانون تنظيم الجامعات، مع الإشارة إلى ما يعتريها من غموض وتعميم مع الإحالة للوائح التنفيذية. مثل المواد 195 الخاصة بالرواتب، و 293 و294 و295 من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة1972، والخاصة بمكافآت الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه.

➢ **ما العمل؟**

شغل سؤال «ما العمل؟!» أعضاء المجموعات؛ فالتفكير في حلول للمعاناة المادية لأغلبهم، وترقب إطار قانوني أكثر تمثيلاً لاحتياجاتهم، وجه الكثير من نقاشاتهم وتعليقاتهم، وعبَّر بعضهم عن هذا الشاغل في الكثير من الصور الاستفهامية الاستنكارية.

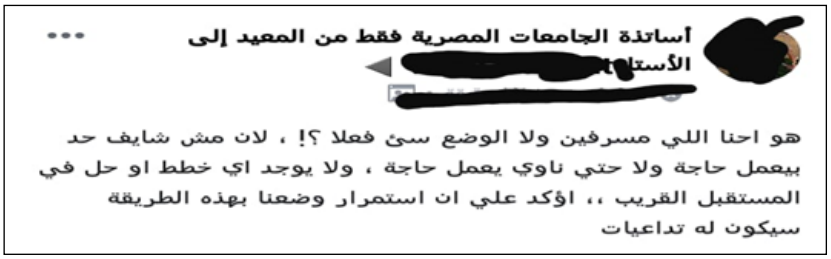

وقد عوَّلت بعض النقاشات على ضرورة التدخل الحكومي، وقيام البرلمان بإجراء تعديلات تشريعية تكفل حياة كريمة لأعضاء هيئة التدريس، بينما مالت مقترحات أخرى لتأييد الحل الفردي، واتخاذ كل عضو «التدابير» التي تضمن له دخلًا مناسبًا بلا تعويل على قرارات رسمية.

وهكذا لم تخرج التجمعات الإلكترونية المتعددة لأعضاء هيئة التدريس عن كونها **«مجرد كلام بنواسى بيه بعض»** على حد تعبير أحد المشاركين؛ حيث غاب «التنظيم الذاتي الفاعل للجموع»، واتسعت هوة الثقة بينهم وبين بعضهم البعض من جهة، وبينهم وبين المسئولين الحكوميين من جهة ثانية، ما دعا أحد الأعضاء إلى الجهر بعدم إيجابية أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالقول بصيغة الاستنكار **«ايوة ولما بنقول للناس اعملوا حاجة على أرض الواقع ولو مجرد اجتماع بس بيعملوا ايه؟ لما بنقول للناس شاركوا في تصويت حتى على الفيس مش مطلوب غير ضغطة زر عشان اللي فوق يحسوا حتى إن لسة فيه روح الناس بتعمل ايه؟»**، وربما من هنا جاءت «ضغطة الزر..

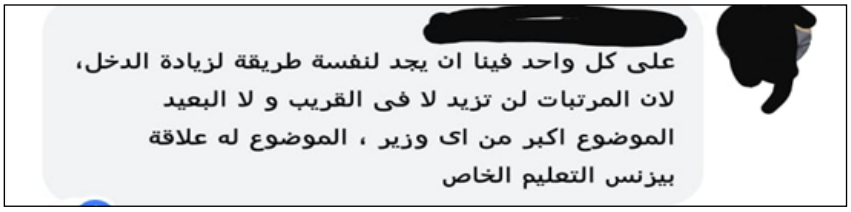

-ماذا بعد؟! أنشطة الحركة تحت المجهر

يختلف حراك "علماء مصر غاضبون" في أدوات الفعل عن غيره من الحركات الاجتماعية؛ حيث انحصر في المساحة الإلكترونية التي أتاحتها مجموعات فيسبوك، التي تراوح عدد

أعضائها بين 8000 و20000 عضو، غالبيتهم ممن يعلن انتماءه صراحة لهيئة التدريس في جامعة حكومية مصرية معينة، وذلك فضلًا عن كتابة التغريدات عبر موقع توتير، وتفعيل الهاشتاجات ذات الصلة بالحركة من خلاله. وكذا اتبعت الحركة طريقة التدوين عبر بعض المدونات الخاصة، بالإضافة إلى كتابة المقالات في العديد من المواقع الإلكترونية، هذا على مستوى اختلاف الوسيلة و/ أو الشكل. أما على مستوى الموضوع، فقد تمحورت منشورات الحركة حول مطالبة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المختلفة بإعادة النظر في رواتبهم وأوضاعهم الوظيفية، وبهذا يكون الاختلاف الثاني في الحراك الحالي هو الغياب التامّ لشعار «استقلال الجامعات» الذي كان محورًا للحراك الجامعي سابقًا، لتركز الحركة على تراجع الرواتب والحوافز والعلاوات والزيادات والمعاشات، وعدم تناسبها مع متطلبات الحياة. وهكذا يُلاحظ صعود خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المطالب المادية) في مقابل خطاب الحريات الأكاديمية.

ومن ناحية أخرى، كان اختيار مسمى «علماء مصر» كنقطة انطلاق للحركة، مدخلًا جديدًا للربط بين قضية دخول أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، وقضيتين أخريين، وهما قضيتي الإنفاق على البحث العلمي، والجدوى المجتمعية للجامعة ومُخرجات منتسبيها.

وانطلاقًا من ذلك، فإن تأطير القضية كغضب «علماء» ربما أتى كصدى لخطاب رسمي سائد لدى صناع القرار بالتوجه نحو دعم العلم والعلماء، وهو ما أوحى بإمكانية التلاقي مع السياسات العامة للحكومة، وفتح المجال لإحتمالية أن تتبنى الحكومة فئة أساتذة الجامعة بصفتهم «علماء»، أو على الأقل تبني مطالبهم كقضية عامة تستحق النقاش مثلما تتبنى قضايا فئات أخرى (ذوي الاحتياجات الخاصة – الصحة العامة – حقوق المرأة....الخ). وبالفعل ترددت أنباء عن تقدم لجنة التعليم بمجلس النواب وقتها بطلب إحاطة لوزير التعليم العالي وشؤون البحث العلمي للنظر في مطالب أعضاء هيئة التدريس.

بالمثل، سلطت الاستراتيجية الخطابية لقضية الجدوى الاجتماعية للتعليم العالي، الضوء على جدوى الجامعة كمكان للبحث وأساس للتقدم الاقتصادي، والذي يقتصر، في الغالب، على العلوم الطبيعية في مقابل العلوم الاجتماعية والإنسانية، الأمر الذي انعكس على بعض المنشورات التي ارتبطت بفكرة أن البحث والنشر العلمي في دوريات عالمية ومحلية هو من الشروط الأساسية للترقي في السلم الأكاديمي، ومن ثمَّ أُطِّر البحث العلمي باعتباره مهمة اجتماعية، وضرورة وظيفية تميز أعضاء هيئة التدريس عن غيرهم من الموظفين في الجهاز الإداري للدولة. وقد أسس هذا التوجه لأحد مبررات الدعوة لرفض قانون الخدمة المدنية الجديد.

ولعل التأكيد على الجدوى الاجتماعية للبحث العلمي كأساس لتحسين أوضاع أساتذة

الجامعة يعود لجدل تاريخي قديم تزامن مع إنشاء الجامعة المصرية الأهلية في مطلع القرن العشرين وصاحب تحولاتها المختلفة في مقابل رأي يشير بأن جدوى العلم هي العلم (knowledge for knowledge sake) نفسه، في مقابل رأي آخر يشير إلى أهمية العلم بهدف الإنتاج وبناء المجتمعات.

وبالعودة إلى العديد من الأدبيات المتعلقة بالحركات الاجتماعية، تكَّشَف للدراسة الحالية أن الأبعاد الثلاثة البارزة «للحراك الجمعي»، و «التضامن» و «الاتحاد» التي أكدت عليها هذه الأدبيات تبدو مفيدة بالفعل عند تحليل ممارسات الحركات الاجتماعية الرقمية، وأساليب تعبيرنا عن «المشاعر/العواطف». وهكذا عمدت نتائج الدراسة على تصنيف الممارسات الاحتجاجية لحركة علماء مصر غاضبون في ثلاث ممارسات رئيسية تمثلت في:

- السلوكيات الاحتفائية بموضوع الحركة ومنطلقاتها Ceremonial Behaviors (تغيير صورة البروفايل الشخصي لشعار الحملة، مشاركة الهاشتاج على منصات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة...الخ)
- الدعم/الصحبة غير الرسمية Informal Fellowship
- تشكُل الهوية الجمعية داخل وخارج المجموعة In-group out-group relations

وبناء على هذه الأبعاد الثلاثة، تم تصنيف طرق وأساليب التعبير المختلفة عن المشاعر المرتبطة بها إلى ثلاثة مظاهر رئيسية كانت كالتالي:

- التصرف الفردي واتخاذ إجراء نيابة عن المجموعة (تقديم مطالب أعضاء هيئة التدريس للسيد الدكتور وزير التعليم العالي مثلًا، رفع المطالب للسيد رئيس الجمهورية....الخ)
- تحديد المعايير القياسية لسلوك التضامن (ضرورة مشاركة الهاشتاج الخاص بالحركة، توقيع الاسم والرتبة الأكاديمية بوضوح...الخ)
- الاستعداد المدفوع بمشاعر التضامن والغضب نحو مساعدة الآخرين في المجموعة

وقد سعت الدراسة إلى ترتيب فئات التحليل الموضوعية في هذه الممارسات من خلال الجمع بين الرموز المتشابهة بين المنشورات محل التحليل، بهدف استخلاص تأثير المحتوى الأكثر تكرارًا وانتشارًا للمشاركين، بما يعزز فكرة «جمعية السلوك الاحتجاجي، كالتالي:

الاحتجاج Practice of protesting–	– تقديم شكاوى والتماسات رسمية، ومذكرات احتجاجية لمتخذي القرار. – الإلتزام نحو القضية رغم الخوف – التقاط صور للانتهاكات الفعلية أو المحتملة لوضعية أعضاء هيئة التدريس – التركيز على الحوادث المفصلية في واقع حياة الأكاديميين المصريين، ولو بهدف دعم وتكريم الزملاء النشطيين في الحركة، أو هؤلاء الذين تعرضوا لمواقف صعبة في المهنة.
المشاركة Practice of Sharing	– صور منشورة (أشبه بالبيان السياسي) معلومة أو مجهولة المصدر لتبعات المشكلات المالية التي يواجهها الأكاديميون(على سبيل المثال: صورة عضو هيئة معاونة اضطر للعمل في مهنة البناء لسد احتياجات أسرته التي لا يكفيها مرتب الوظيفة الجامعية) على صفحة فيسبوك المُدارة مركزيًا من خلال الأدمن. – التماهي مع القضية وصبغتها الجمعية – عمومية المنشورات للتسهيل على الجميع المشاركة والإنتماء لها
التضخيم Practice of amplification	– "الإعجاب" والمشاركة، والتعليق على محتوى الصفحة – دعم وتقوية "الروح" الجمعية المُتخيلة
الدعم/الصحبة غير الرسمية Practice of informal fellowship–	لا تقتصر على التواصل المباشر/ التواصل الثنائي مع مشرفي الصفحة، والمتحدثين باسم الحركة
تشكل الهوية الجمعية (داخل وخارج المجموعة) Practice of identification	– الممارسة الفعالة للمشاركة (إنتاج محتوى للصفحة) – تكوين/اجتذاب نشطاء وداعميين للقضية (أكثر شجاعة في المجموعة) – الممارسة السلبية للمشاركة (الاكتفاء بمتابعة الصفحة، الإعجاب، التعليق) – تكوين حلفاء / داعمين – الممارسة المعارِضة (كتابة التعليقات المحايدة/الرمادية الطابع، أو السلبية الناقدة) – إنشاء مجموعة فرعية خارجية، إما رقميًا أيضًا، أو على أرض الواقع.

وتستعرض السطور التالية تفصيلًا مظاهر الفعل الاحتجاجي الجمعي لحركة «علماء مصر غاضبون»، وأشكال التضامن التي أفرزتها الطبيعة الخاصة للتواصل، وممارسة الحركة لأنشطتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من جهة، وعلى مستوى مواقع الإنترنت الأخرى التي رصدتها الدراسة، كما سبقت الإشارة، على الجانب الآخر. وذلك بتفصيل

العناصر الثلاثة التي تم إجمالها سابقًا بشأن تصنيف الممارسات الاحتجاجية لحركة علماء مصر غاضبون، وهي السلوكيات الاحتفائية بموضوع الحركة Ceremonial Behaviors، والدعم/الصحبة غير الرسمية Informal Fellowship، وتشكُل الهوية الجمعية داخل وخارج المجموعة In-group out-group relations

مثَّلت هذه العناصر تجسيدًا للمرحلة الثالثة من التحليل The triangulation pro-cess؛ حيث تقف عند نقاط التلاقي والاختلاف بين عناصر التحليل في مواقع التواصل الاجتماعي، في مقابل المواقع الأخرى.

1. السلوكيات الاحتفائية Ceremonial Behaviors

تجلت ممارسات النشاط في حركة «علماء مصر غاضبون» بشكل أساسي في المحتوى المنشور على الصفحة التأسيسية الرئيسية للحركة عبر فيسبوك، ثم ما لبثت أن انتشرت عبر مجموعة من الصفحات الفرعية، التي حملت اسم الصفحة الرئيسية نفسه، مع بعض الإضافات على مستوى الاسم (علماء مصر غاضبون بجد)، (#علماء_مصر_غاضبون)، أو على مستوى الصور الرئيسية (صورة البروفايل)، (صورة غلاف الصفحة) المميزة للصفحة. وقد أمكن للدراسة، كما سبقت الإشارة، تمييز ثلاث ممارسات أساسية، جاءت تحت مظلة السلوك الاحتفالي، وهي ممارسة الاحتجاج، والمشاركة والتضخيم.

(1/1) ممارسة الاحتجاج Practice of protest

يحكي المنشور (الافتتاحي) للحركة [81] عن قصة باحث «دفع حياته ثمنًا للعلم بعد أن أصابته بكتيريا قاتلة ليترك لعائلته راتبا تقاعديا قدره 900 جنيه. خلُف المنشور عاصفة من التعليقات والحكايا المماثلة الكاشفة للكثير من الأوضاع المتردية التي يعيشها العاملون في مجال البحث العلمي في مصر، من طلاب دراسات عليا وأساتذة جامعات . وندد المشاركون في الحركة وقتها بالحالة المتدنية التي وصل لها عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية؛ حيث يلجأ معظمهم إلى عمل إضافي حتى يستطيعون سد احتياجاتهم، بينما يمتنع آخرون لأسباب عديدة منها طبيعة المهنة التي تستلزم نظرة لائقة لأعضاء هيئة التدريس، ومنهم من آثر العفة وعزة النفس (طبقًا لما نُشر وقتها).

تباعًا، توالى نشر الروايات الشخصية للمئات من أعضاء هيئة التدريس في جامعات مصر المختلفة، وعلى مستوى كل التخصصات، إما في صور وروايات جادة تحمل إحساسًا غير خفي بالغبن ، ومشاعر الغضب، أو معتمدة على السخرية الباكية من كبيعة الأوضاع:

«أنا أستاذ هندسة ميكانيكية واستشارى في الهيئة المصرية للمواصفات القياسية، وعضو في إحدى اللجان الفنية – صدق أو لا تصدق – مكافأة اللجنة 89 جنيه ويتم صرفها لاحقًا بعد أكثر من 3 أشهر»

بينما نشر حساب منتصر حسن، صورة قال إنها لمعيد في إحدى جامعات الصعيد، يعمل صباحًا في الجامعة، ومساء فني تركيبات لتجهيزات السوبر ماركت، معلقًا:

«يعني فني تركيب بدرجة معيد زي مابيقولوا»، وعلل ذلك بالقول: «كل ده طبعا علشان الواحد يعرف يعيش بس مش عشان اجيب شقة أو عربية أو حتى اتجوز لأن الجواز بالنسبالي بقى زي الحج لمن استطاع إليه سبيلًا»

بينما نشر أحد أعضاء هيئة التدريس جامعة الأزهر ، صور مدون فيها بعض الكلمات عنوانها غلطتي أني استاذ جامعي، واعتذر لأعضاء هيئة التدريس وزملائه على ما وصفه بقسوة التوصيف قائلًا: «ما كتبت بالنسبة للواقع لطيف !، مع خالص احترامي وتقديري لكم جميعًا». وتضمنت الصورة التي نشرها:

«أنا الأول على دفعتي اللي تعبت في مذاكرتي وكنت محدد سكتي. أنا اللى اتعينت لأعلى تقدير واحترمت دوري في الطوابير ولا جيت بواسطة ولا تزوير. أنا اللي حفيت علشان اتجوز وعشت مديون وعقلي مرهون وحاسس إني مسجون. أنا اللي عايش بين ولادي مكسور والاحساس ليطلبو اللى بيطلبوه ولاد بقيت الناس. أنا اللي لما حد من اهلي بيتعب بتمرمط بيه ومالاقيش مساهمة من تأميني عشان أداويه. أنا اللي في الكتب والمراجع ليسا مفحوت عشان أخرّج ناس تنقذ البشرية من الجهل والموت.أنا اللي عيني وسط راسي علشان أفضل قدوة قدام طلابي وناسي. أنا اللي دايما ادفع الفواتير وأعيش فقير عشان غيري يحس بالتغيير. أما اللي لما أكون أكبر أستاذ ساعتي هتبقى بـ 16 جنيه ولو جالي سباك اشتغل طول الشهر عشان أراضيه.. أنا باختصار لو المقاييس عادلة أكون رقم واحد في المعادلة».

وطالب الأساتذة بجدولة المرتبات بالحد الذي يسمح بحياة كريمة لأعضاء هيئة التدريس وأسرهم، فأعباء الحياة بعد التعويم والتضخم وجنون الأسعار أصبحت مرهقة ولا تحتمل، علاوة على أن فئة أعضاء هيئة التدريس هي الوحيدة التي تنفق من دخلها الشخصي للحصول على الماجستير والدكتوراه، وعمل أبحاث تطبيقية ونشرها في المحافل الدولية، كما طالبوا بزيادة المعاشات، بحيث لا تقل عن 80% من إجمالي الراتب الأخير الذي حصل عليه عضو هيئة التدريس عند بلوغ سن المعاش، حيث إن المعاشات الحالية تكاد تكون منعدمة، وتنذر بتشريد أسرة من يتوفى من أساتذة الجامعات. وكذا توفير منظومة رعاية صحية متكاملة لأعضاء هيئة التدريس وأسرهم أسوة بالعديد من فئات المجتمع، وزيادة بدل العدوى؛ حيث إنهم أكثر عرضة للمخاطر البيولوجية والعدوى أثناء إجراء أبحاثهم المعملية والميدانية.

امتدت مشاعر الغضب والاحتجاج بين أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لتفتح مجال الاحتجاج ممتدًا إلى ما يمكن أن يطلق عليه «ملف إصلاح حال التعليم العالي جملة وتفصيلاً»، وكأن الغطاء قد كشف كل عورات ومساوىء الحال، ومن ثمَّ طالبوا بزيادة ميزانية البحث العلمي كما نص عليها الدستور، وتجهيز المعامل بالأجهزة والكيماويات، وتوفير مناخ ملائم لعمل أبحاث تطبيقية دولية، بجانب دعم النشر الدولي بحيث تكون الجامعات هي المسئولة عن تكاليف النشر، وتقنين أوضاع المعيدين والمدرسين المساعدين

وضمهم لهيئة التدريس، وإن بقيت المطالب المادية على رأس أولويات الغالبية العظمى من منشورات الحركة.

عزى الكثير المشاركين في الحركة قدرتهم على الانخراط في هذا الحراك المحفوف بالمخاطر أحيانًا، والتعامل مع مشاعر الغضب القوية التي ولدَّها، إلى الالتزام الذي شعروا به تجاه الحركة بشكل عام، حتى إن بعضهم كتب في تدويناته:

«أنا وغيري بنشارك في الحملة علشان نسد ديوننا للناس اللي سكت صوتهم لسنوات. صحيح المشاركة بقت خطر، بالذات بعد القبض على الدكتور طارق الشيخ مؤسس الصفحة، لكن ما أعرفش ليه أنا كنت هادي، كنت حاسس أن دي مسئوليتي».

وعلى الرغم من أن كل صورة تم إرسالها في إطار الحركة كانت صورة فريدة من نوعها إلى حد كبير، بصرف النظر عن الاستمالة التي توظفها للتضامن مع نشاط الحركة (صور ذات طابع مهني، كوميدي، تمجيدي، حانق وغاضب على التغطية الإعلامية المصرية للحركة)، إلا أن الصور احتوت على عدد من العناصر المشتركة التي جعلتها تمثل الحركة في المجمل منها: (1) التركيز على الأوضاع السيئة التي قد يمر بها عضو هيئة التدريس مثل العمل الإضافي، المرض، الوفاه نتيجة العمل..الخ؛ (2) المقارنة بين ما تمنحه الجامعات في مصر لمنتسبيها مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة تحديدًا؛(3) تفعيل مشاعر الغضب والاستياء (على سبيل المثال، مشاهد من أفلام مرتبطة بالأستاذ الجامعي، استخدام الإيموجيز EMoje الغاضبة والحزينة، صور لراقصات أو لاعبي كرة قدم ومقارنة دخولهم وما يحظون به من حفاوة مقارنة بالأساتذة الجامعيين؛ و(4) التركيز على مكانة العلم والعلماء ومقارنة التقدير الذي تحظى به هذه المكانة وأصحابها في مصر مقارنة بغيرها من الدول. لم تؤثر هذه العناصر على الأستاذ الجامعي المصري في الصورة فحسب، بل أثرت كذلك على كل من شاهدها.

على الرغم من أن الاحتجاج مورس من أشخاص مختلفين، وفي سياقات مختلفة نظرًا لاختلاف طبيعة المشكلة التي يرويها كل مشارك، كما مورس نشاط الاحتجاج الرقمي في أوقات مختلفة، وعلى الرغم من أن تجربة المشاركة في الحركة أتخذت الطابع الفردي إلى حد كبير،

إلا أن الكثيرين قد تمثلوا الوضع بطريقتهم عبر مشاركة الإحساس بمشاعر الغضب للآخر، وتجربته، بشكل حفزهم على نقل دعمهم وإخلاصهم للنشطاء الذي ألهمتهم أفعالهم.

وهكذا، فإن إعادة مشاركة وممارسة الإجراءات الاحتجاجية رقميًا كان تعبيرًا عن التضامن ودعم الآخر، والأهم من ذلك، أن إعادة تمثيل فعل احتجاج (الآخر) تجاوز الشعور العاطفي بالغضب فقط، ليعتمد إلى حد كبير على قوة عاطفة المتابع وتمثله لحالة الآخر و»السير في حذائه» كما يقال، وهو ما يمكن ترجمته بالإشارة إلى أن مظاهر شرعنة ممارسة احتجاجية رقمية معينة توحي بأن الفاعلين في الحركة، وأولئك الذين تماهوا مع النشاط وأصحابه، قد اقتربوا من معايشة تجربة مشتركة بقدر الإمكان حتى في حالة عدم وجود قاسم مشترك واضح، كمكان الاحتجاج مثلًا، أو تطابق المشكلات...الخ.

(2/1) سلوك المشاركة Practice of sharing

توسع سلوكيات مشاركة المواد المرتبطة بحركة ما من الحركات الاجتماعية من نطاق أعمال الاحتجاج سواء على مستوى انتشار موضوع الحركة، وسياقها، وتفاصيلها، أو على مستوى اتساع نطاق المشاركين فيها بشكل يجعلها تتحول من قضية فردية إلى حركة جمعية. وعلى مستوى حركة» علماء مصر غاضبون» تضمنت سلوكيات المشاركة نشر قصص ونماذج وقضايا وحالات مختلفة لما يمكن أن يوصف بـ «سوء وتردي» أحوال الهيئة الأكاديمية المنتسبة للتعليم العالي في مصر، هذا فضلًا عن المواد المصورة المختلفة التي تنوعت بين تلك التي تُعلي من شأن الأستاذ الجامعي على مدار الفترات الزمنية المختلفة في مقابل ما يعانيه من مشكلات لا تتسق وطبيعة الدور المنوط به كمفكر وعالم، وبين تلك التي تعرض لنماذج مقارنة بين أوضاع الأكاديمي مصريًا في مقابل وضعه كعالم مصري في الخارج، أو في مقابل أوضاع الأكاديمين عالميًا، فضلًا عن الصور التي عرضت لنماذج من العناوين الإخبارية والتصريحات المنتشرة عبر وسائل الإعلام المختلفة حول نشاط الحركة وطبيعته واستحقاقه، ومع ذلك، فإن سلوك المشاركة في الحملة قد تعرض للكثير من الأخطاء والمغالطات التي أساءت توظيف مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتمدها، منها مثلًا إسناد المحتوى إلى مشاركيين فرديين بصفتهم أساتذة جامعيين، وربما بأسماءهم الصريحة، ونشر صور مسربة لرسائل خاصة متبادلة بين المشاركين في الحركة، نشر صور مجهولة المصدر....الخ ، وهو ما أفرز بدوره مجموعة من المخاطر ذات الصلة بخصوصية وأمن المشاركين في الحركة، ومجموعة أخرى من المشكلات المتصلة بمهاجمة آخرين للحملة ونشاطها نتاجًا لطبيعة المعلومات المنشورة، والمشكلات القانونية، وتلك التي عمدت إلى تسييس فعل الاحتجاج، وإنتاج مشاعر قوية من الغضب خلفت موجة من الاستقطاب الحاد حتى بين الأساتذة الجامعيين بعضهم البعض.

Rashad Almalla ▸ #علماء_مصر_غاضبون
13 Sep 2019 ·
نحن نؤيدك ياريسنا فى أي خطوه تخطوها ولكن نظره لنا علماء..مصر_غاضبون
Marwa Moustafa and 399 others
494 comments
5 matching comments
Madeha Ghobashy
عيب التطبيل دة عيب ما يصحش
ما تستحديش حد احنا ما بناخدشي فلوس من حيب حد
مصر بلدنا هي صاحبة الفضل على الجميع و كل دة من خيرها و الأشخاص زاللون و مصر باقية
و دة حقنا
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون
#علماء_مصر_غاضبون

Safiya Hassan ▸ #علماء_مصر_غاضبون
10 Sep 2019 ·
حملتنا في لمتنا، علماء مصر الاول كانوا غاضبون لكن بالتجاهل وعدم السماع وحبس
اعضاء هيئة التدريس اللى بيكونوا قدوه لالاف الطلاب، بذلك اقدم التحية لكم لانكم جعلتم علماء مصر بركان
الغاضبون سينفجر فى كل ما يأقابله ولم يهدأ من روعه وسيندم الجميع لعدم الانصات، لذلك بركان _علماء _
...ر_ قادم_ثائر فهنئنا لكم البركان المنفجر وتصفيقا لصمتكم الماكر، ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.
41
56 comments

Mahmoud Shaaban ▸ #علماء_مصر_غاضبون
6 Sep 2019 ·
اللي كان بيهاجم حملة علماء مصر غاضبون واللي بيقول على نفسه إنه استاذ في... الجامعة اتضح إنه مدرس مساعد ولم يحصل حتى على الدكتوراة أكيد لما بيقول مش كل أساتذة الجامعات
علماء كان يقصد نفسه #علماء- مصر-غاضبون
Engy Kazem and 374 others
183 comments

Shaaban Khalafallah ▸ #علماء_مصر_غاضبون
21 Sep 2019 ·
حملة مضادة لحملة علماء مصر غاضبون ويصفها بانها حملة حلب الدولة .. ومع سوء... اختيار لفظ حلب لأنها لا تذكر الا للبقر ومصر اعظم من ان توصف بتلك الالفاظ....سؤال للصحفي الهمام من هم الذين يقومون بحلب الدولة الأن؟ مثل تلك الأقلام المسمومة تساهم في تأجيج مشاعر غضب العلماء ...اكثر مما تساهم في حل المشكلة. احسنوا اختيار الفاظكم يرحمكم الله ...فالملافظ سعد
Dr-saleh Aleraki and 377 others
280 comments

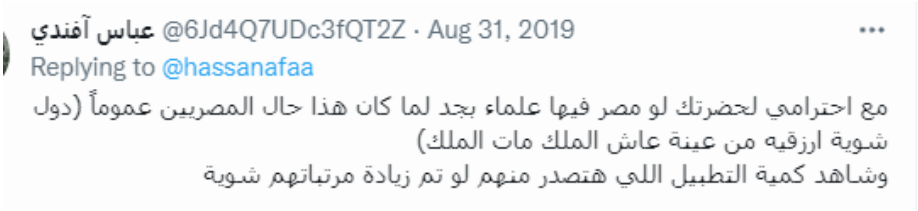

تطلبت الحملة مع كل ما كانت تواجهه شجاعة كبيرة، وكان سلوك المشاركة، في الغالب، سلوكًا مؤقتًا وربما غير مرئي إلا لمن هم ضمن مسافة الأمان النسبي، ومع هذا منح سلوك المشاركة سواء على مستوى المنشور أو الصور المصاحبة، منح فعل الاحتجاج بعض الدوام، وفي المقابل ترك سلوك الاحتجاج والمشاركة الرقمية مساحة ملحوظة للمشاركين بضرورة التفكير في العواقب المحتملة لنشاطهم.

على مستوى آخر، استدعى هذا النشاط الاحتجاجي للحركة، استدعى «مستودع» من مشاعر الاحتجاج والغضب السابقة التي رافقت العاملين في المجال الأكاديمي، وهو ما دفع بدوره إلى تحويل الفعل المفرد المرتبط ربما بحالة بعينها، أو درجة علمية أكاديمية بعينها، أو خبرة سابقة ما في المجال؛ إيجابية كانت أو سلبية، إلى درجة ما من الوحدة والإجماع على المستويات كافة كذلك، وكأن الوجود الرقمي للحركة كان أشبه بملف/مخزن لتجميع «الأدلة» المبعثرة شخوصًا وجغرافيا في مكان واحد، وهو الصفحة وكل ما ارتبط بموضوعها من مواقع خارجية أو مواقع تواصل أخرى مثلما هو الحال في الهاشتاج الرئيسي على توتير.

«لما دخلت على صفحة علماء مصر غاضبون، استمتعت فعلًا بشجاعة زملائي. أعطتني الحركة الأمل، وقلت لنفسي «يا الله! كنت فاكر أني الضحية الوحيدة [لهذه القوانين]، شوف كم شخص مثلي، حسيت أني مش لوحدي، وكأنك في الشارع فعلًا بتتكلم وتتناقش مع زمايلك».

يسلط هذا الاقتباس الضوء على تضامن أحد الأكاديمين مع نشاط الحركة ككل، وليس مع أعضائها المشاركين فقط، كما ينطوي أيضًا على الإحساس بالواجب تجاه أولئك الذين ربما كانوا عرّضة للخطر نتاجًا للمشاركة في الحملة. ومع ذلك، ألقت بداية الحركة، وبناءها، والحفاظ على تكاملها واستمراريتها كمنظمة افتراضية بحتة بمسؤولية كبيرة على مؤسسيها وأعضاءها.

(3/1) سلوك التضخيم والمبالغة Practice of amplification

أدت ممارسة التضخيم والمبالغة في نشاط حركة علماء مصر غاضبون عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى توسيع نطاق المحتوى المنشور والمتبادل، الأمر الذي جعل الآخرين خارج حدود المجموعة الداخلية على دراية ومتابعة لأفعال المجموعة، وقد تضمنت هذه الممارسات الإعجاب، والتعليق، ومشاركة المحتوى.

وهنا تجدر الإشارة إلى الطبيعة التي تحكم حجم انتشار وظهور المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تعود إلى الخوارزميات التي تحسب ترتيب الصفحة، بشكل يحدد معدل ظهور ورؤية المنشور للآخرين. وهكذا كان «الإعجاب» بمنشورات وصور «علماء مصر غاضبون» يعكس شكلاً من أشكال التضامن بدوافع معيارية؛ فإذا أردت أن تدعم الحملة» سجل إعجابك بالمنشورات»، « شارك الهشتاج الرئيسي للحملة»، لأنك ، وكما تعلم، عندما «تحب» منشورًا، يمكن لأصدقائك أيضًا رؤيته في العرض الذي يظهر على صفحاتهم الخاصة News Feed. وهكذا حظيت منشورات الحملة على عشرات، إلى مئات من «الإعجابات»، والمشاركات، والتعليقات، والردود على التعليقات. حاول المشاركون في

الحملة ممارسة التضخيم تفعيلًا لإخلاصهم للحركة، وهدفها، وللآخرين المشاركين فيها، وخاصة أولئك الذين نشروا واقعة، أو حادثة، أو قضية تستحث الآخرين على جذب خيط التفاعل.

لم تكتف التعليقات المتعاطفة والمدح مثل «برافو!»، «استمروا!» «الاحترام!» ، «معكم للنهاية!» ، و «ابقوا أقوياء!» ...الخ بالتعبير عن تضامن الأفراد المشاركين في الحركة فحسب، بل عملت أيضًا على إغراق التعليقات السلبية التي تم نشرها حتمًا من قِبل الفئات المعترضة، أو الرافضة، أو المُشككة لنشاط الحملة بكم من الاستهجان، والغضب، والأهم من ذلك، أن ممارسة التضخيم انتجت إحصاءات جعلت من حجم ومشاركة منشورات «علماء مصر غاضبون» كحركة اجتماعية مرئي بسهولة. ومن ثمَّ تُظهر أعمال الاحتجاج على الرغم من محدودية استمراريتها، وافتراضيتها، أن الحركة مثَّلت «نقابة جمعية» جمعت وراكمت كافة مشاعر ومظاهر الاحتجاج التي يقوم بها أعضائها في مكان واحد، في محاولة لتفعيل أسلوب التنظيم الذاتي للمهنة عبر استغلال الإمكانات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي.

(4/1) الدعم/الصحبة غير الرسمية Practice of informal fellowship

يشير سلوك الدعم أو الصحبة غير الرسمية إلى ممارسة التعارف ومشاركة نشاط الحملة من فرد لفرد بعينه، أو من فرد إلى مجموعة أفراد بعيدًا عن الصيغة الرسمية لنشاط الحركة العلني في بعض الأحيان. ويعزو الباحثون هذا السلوك إلى طبيعة البدايات الفردية لبعض الحركات ولممارسة الاحتجاج. وفي نشاط» علماء مصر غاضبون» تغلبت الصيغة الرسمية على غيرها من صيغ التواصل غير الرسمي، على الأقل على مستوى المُعلن من نشاط الحركة؛ فعلى سبيل المثال عمد القائمون الأوائل على الحركة على نشر منشورات، وصور، ومقاطع فيديو على الصفحة الخاصة بالحركة من باب منح الإحساس بالفرق الذي تحدثه

مساهمات الأعضاء على مستوى انتشار نشاط الحركة، وتحمل عبء إدارتها، والحفاظ عليها، وتعبئة الأعضاء المهتمين أو المحتملين. ويمكن القول إن الافتقار الظاهري للزمالة والدعم غير الرسمي بين أعضاء «علماء مصر غاضبون» ربما أدى إلى الحد من الوصول إلى مشاعر وأفكار النشطاء الآخرين، وهو ما جعل من الصعب تطوير مشاعر الاهتمام والتفاني للأفراد بناءً على أي شيء سوى ما اختبره المتابعون من نشاط للحركة في إحدى صورها المرحلية، وهي مرحلة فعل المقاومة والاحتجاج.

(5/1) تشكل الهوية الجمعية (داخل وخارج المجموعة) Practice of identification

يرتبط تشكُل الهوية الجمعية لأعضاء حركة ما بحدود عضوية الحركة بشكل عام، ومن ثمَّ أُعتبر الأفراد جزءًا من حركة» علماء مصر غاضبون» إذا ساهموا بمحتوى يساند الحركة، سواء عبر منصاتها الرئيسية، أو عبر المنصات الإلكترونية الأخرى.

وعلى النقيض، تكونت المجموعة الخارجية من أشخاص قاموا بإهانة نشطاء الحركة، التشكيك في أهدافهم منها، تشويه سمعتهم، ومضايقتهم، فضلًا عن أولئك الذين كانوا على علم بالحركة ونشاطها ولكنهم لم يساهموا بأي محتوى على الإطلاق. وعلى الرغم من انتشار العديد من المنشورات المناهضة لنشاط الحركة، بدا من الصعب تحديد هذه المجموعة غير المرئية من «المتربصين» إن جاز التعبير. وهكذا تفترض الدراسة هنا أنه لم يكن لهم تأثير عام على تحديد الهوية داخل المجموعة كما فعل منتقدو الحركة. أعضاء الحركة.

ذكّرت التعليقات المسيئة أعضاء الحركة بأن لديهم عدوًا مشتركًا، وأن معركة خفية أخرى مستمرة، بشكل حفزهم لمزيد من الإحساس بالغضب في كثير من الأحيان، كما حفزهم على نشر تعليقات داعمة على صفحة الحملة، وبالتالي تعزيز إحصاءات المشاركة الجمعية في نشاط الحركة. وهكذا كانت سلوكيات الإعجاب، والتعليق، وإعادة النشر، هي التي تحدد المساهم الفعلي في نشاط الحركة في مقابل الأنشطة الأخرى التي كانت تستهدف تشتيت جهود الحركة عبر إنشاء مجموعات فرعية داخل المجموعة الداخلية.

يمكن القول، أخيرًا، إن كل من ممارسة الاحتجاج، وسلوك المشاركة عادة ما تفرز أعضاء أكثر شجاعة وتبنيًا لنشاط الحركة من ممارسة التضخيم، كما أن أولئك الذين يظهرون بأسمائهم وصورهم الشخصية عادة ما يُنظر إليهم على أنهم أشجع من أولئك الذين يحاولون إخفاء هويتهم.

- **الهوية الأكاديمية والتضامن، الحقيقي و المُتخيل:**

تُعرَّف الهوية الجمعية عمومًا على أنها «إحساس مشترك بـ» الوحدة/نحن» Oness or We-ness المتأصل في سمات وخبرات مشتركة حقيقية أو متخيلة بين أولئك الذين يشكلون مجموعة ما من المجموعات في علاقتها، أو تضادها وتناقضها مع مجموعة/ات أخرى حقيقية أو مُتخيلة[82] . ويعرف ميلوتشي (1995) الهوية الجمعية للأفراد باعتبارها نظام عمل، وعملية يتشكل من خلالها سلوك «الفعل الواحد» لحركة اجتماعية ما. وهي بهذا المنطق تُعد «نتيجة»، وليست نقطة بداية لنشاط الحركة[83].

في المقابل، يُعرَّف التضامن بأنه «استعداد عاطفي وطبيعي للدعم المتبادل، كما هو الحال في شعار» الواحد للجميع، والجميع للواحد[84]، كما أنه يشير ضمنيًا إلى «الاستعداد للعمل»[85] وتأدية واجب المساعدة[86]. وبالنظر إلى الأدبيات ذات الصلة، يتسم التضامن بمجموعة من الخصائص الأساسية، منها كونه (1)»نشاط شبكي» أي يتواجد بين أعضاء المجموعة؛ (2) الاستعداد الفردي، على الرغم من أنه يفترض وجود جماعة؛ (3) يحفز على العمل والدفع عاطفيًا للآخرين في الحركة.

ويكاد يتفق الباحثون على أن الهوية الجمعية هي التي تدفع لمساعدة الآخر، ومن ثَّم فهي تسبق الشعور بالتضامن، بل أنها شرط مسبق له، ومع هذا تشير أدبيات الحركات الاجتماعية إلى إمكانية حدوث حالة من التضامن البشري دونما التماهي مع جماعة بعينها؛ فمجرد وجود جماعة لا يضمن حدوث حالة من التضامن والمساندة بين أفرادها؛ حيث ينتج التضامن عن ممارسة طقوس جمعية بعينها مثلما هو الحال في الأفعال المرتبطة بالجسد كارتداء الملابس بألوان معينة، حمل اللافتات، أو ترديد الهتافات. ونظرًا لأن الممارسات الاحتجاجية تولد مشاعر قوية، فإن فهم الممارسات المتكررة ذات المغزى الرمزي لحركة اجتماعية ما، هو مفتاح الفهم الصحيح والدقيق للكيفية التي يتشكل بها التضامن بين أفراد هذه الحركة. وتضيف هذه الأدبيات أن التضامن لا يزال العاطفة الأبرز المترتبة على نشاط حركة اجتماعية ما، وفي العالم الرقمي تحديدًا، وهو يتخذ أشكالًا مختلفة كذلك منها التضامن المتخيل، والبارز في نتائج الدراسة الحالية، والتضامن الموقفي الذي يبرز عادة عندما تنتقل الحركة من العالم الرقمي إلى العالم الواقعي.

وبالعودة إلى موضوع دراستنا الحالية ونتائجها، يمكن الجزم بغلبة روح التضامن المُتخيل في موضوع الحركة «علماء مصر غاضبون» بدءً من تدشين الحملة نفسها على فيس بوك بغرض الاحتجاج، والذي ارتكز على توليد إحساس جمعي غير متمايز وأقرب إلى المثالية بين أفراد المجموعة المُحتجة. بدا هذا السلوك الجمعي حاضرًا بقوة عبر قيام أفراد المجموعة بإنتاج واستهلاك المنشورات والصور الباعثة لشعور الغضب والاحتجاج على الصفحة. وعلى الرغم من أن هوية أعضاء «علماء مصر غاضبون» تماهت مع نشاط الحركة ككل – نظرًا لأن المنشورات الفردية للأعضاء الآخرين ارتكزت على المنشورات الموقفية/ المرحلية Situational posts or photos والتي توفر قدرًا ضئيلًا من المعلومات والمتضامن مع هوية الشخص الفردية–إلا أن إنتماءهم الفعلي للحركة كان من خلال فعل الاحتجاج نفسه، بصرف النظر عن الهوية الفردية للقائم به، أو المحتج نفسه.

وعلى الرغم من ممارسات الاحتجاج خارج مواقع التواصل الاجتماعي التي قد يقوم بها الأكاديميون بمفردهم، وربما داخل الحرم الجامعي نفسه، ودون وجود الآخرين، إلا أن أعضاء حركة»علماء مصر غاضبون» قد أظهروا درجة كبيرة من التماسك، والوحدة على المستوى «الرقمي». وتُرجع الدراسة ذلك إلى احتمال تَمثُل كل فرد في الحملة لحالة الزميل أو الزميلة الذي يروي قصته الخاصة، وتجربته الفردية التي لا تبتعد كثيرًا عن أوضاعه وتجاربه هو نفسه، وإن كان بشكل غير مباشر أحيانًا. وبالتالي تمكن بعض الأعضاء في الحركة من تطوير تصورات ومشاعر وقيم ومعتقدات الآخرين من زملاء المجال بشأن تجاربهم وقضاياهم الفردية والخاصة، وذلك عبر إبراز تصوراتهم شخصيًا عن فعل الاحتجاج وجدواه وأهميته ودلالاته...الخ. ومن ثَّم تتوافق خبرات وتصورات العضو الفرد المُحتج والآخر/ ين المتخيلين تمامًا، وفي ظل غياب الحقائق المضادة التي قد تتحدى هذا الواقع المُتخيَل (على سبيل المثال: التواصل مع/ أو شهادات الأكاديميين الفعليين الذين يُكتب عنهم في المنشورات، أو يظهرون في الصور) ، فأنه من المرجح أن يتعزز إدراك العضو الفرد لهويته الجمعية، ووحدة مجتمع المحتجين من زملاءه.

علاوة على ذلك، ونظرًا لأن فرص التفاعلات غير الرسمية بين أعضاء «علماء مصر غاضبون» قد تبدو صعبة، فأنه من المرجح أن تمر الصورة المثالية التي يبنيها الأفراد عن مجتمع الاحتجاج دون منازع. واقعيًا، تعرض أعضاء»علماء مصر غاضبون» للكثير من المشاركات المهينة والمؤذية التي نشرها الكثيرون من خارج المجموعة على صفحة الفيس بوك، والتي تبدو ماسة بكل عضو، ومهينة لكل فرد في المجموعة، على الرغم من أنها قد تكون مجرد رد على منشور أو صورة بعينها. وبالتالي، فإن التجارب المشتركة التي تعتبر أساسية لبناء الحركة ضمن مجموعة كانت تنشط على المستوى الفردي كذلك عبر التعرض

لمنشورات الحركة، المواتية والمعارضة، والتماهي معها بكل فعالية، فضلًا عن القراءة والإعجاب والتعليق على المحتوى.

هكذا يمكن القول إن «التقارب الوجداني» affective attunement كان الآلية الأساسية لتوليد مشاعر التضامن المُتخيل بين المشاركين في الحركة، ومع هذا، ونظرًا لأن العواطف الناتجة عن هذا التناغم/التماهي كانت نتاجًا للخبرة غير المباشرة بين أعضاء الحركة، نظرًا لكونه تجمع افتراضي في نهاية الأمر («كما لو»/ أو «تقريبًا»)، فإن التضامن الناتج عن هذا التماهي كان تماهيًا مشروطًا أكثر منه عاطفيًا. بعبارة أخرى، اعتمد التضامن بين أعضاء الحركة على التزام مشروط بمستوى التوافق بين المعتقدات الاجتماعية، أو الواجبات الأخلاقية لمحاربة الظلم المفترض بين أعضاء الحركة.

يبدو جديرًا بالتوثيق أيضًا أنه على الرغم من أن نشأة احتجاج علماء مصر غاضبون تمت بالأساس رقميًا، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن الطبيعة المركزية لصفحة المعجبين/المشاركين ساهمت في خلق إحساس قوي نسبيًا بالهوية الجمعية، كما مال المشاركون إلى التماهي مع السبب العام للحركة، من باب تحريك المياه الراكدة في حاضر الوضع الأكاديمي، وفي المستقبل حفاظًا على مستقبل الأجيال القادمة من الأكاديميين الذين يضطرون في كثير من الاحيان إلى الهجرة خارج مصر بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل، ومن ثمّ كان التضامن المُتخيل بين أعضاء المجموعة مشروطًا ومعياريًا كذلك بتحقق صورة معينة عن هدف وغرض الحركة.

ثامنًا: مناقشة نتائج الدراسة

تلفت نتائج الدراسة، السابق تفصيلها، النظر إلى مجموعة من الاستخلاصات المرتبطة بالفعل الجمعي الرقمي بوجه عام، بينما ينعكس البعض منها على موضوع دراستنا الحالية؛ فمثلًا تشير النتائج إلى أنه لا ينبغي اعتبار الحملات التي تنشأ، وربما تنتهي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حملات متجانسة المحتوى، وإنما تتشكل عبر مجموعة من المنشورات، والتدوينات الفردية أولًا، ثم تثير بدورها سلسلة متتالية من الخطوات الواعية والمسؤولة– أو هكذا يفترض بها– والتي تستجيب لبعضها البعض. فضلًا عن ذلك، يمكن القول إن هذه الحملات عادة ما تتضمن استجابات وتفاعلات قد تبدو غير مرتبطة بالحملة نفسها، وذلك على الرغم من توظيف وتضمين هذه الاستجابات، أو سلسلة التغريدات لهاشتاج معين، أو شعار مُمَيز للحملة فعلًا، ويدفع هذا التفاعل بين منشورات ومتابعات الحملة إلى البروز والتطور، جزئيًا على الأقل، على الرغم من أنه قد يكون، مرة أخرى، غير ذي صلة مباشرة بموضوع الحملة.

يمكننا كذلك أن نتناول نتائج الدراسة الحالية في ضوء ما يمكن أن يطلق عليه «مجتمع الهاشتاج»؛ حيث تُعرِّف المجتمعات الأكاديمية نفسها غالبًا على أنها تنتمي إلى مجموعات مخصصة عبر استخدام علامات التصنيف في تغريداتها، والتي تضع اتصالاتها في سياقها، وبما يشير إلى توافقها مع التخصصات، والأيديولوجيات، والمواقف داخل التسلسل الهرمي الأكاديمي في مواقع التواصل الاجتماعي وخارجها، وهو الأمر الذي قد لا يتحقق دومًا إذا ما تصورنا حدوثه وجهًا لوجه. تجيب هذه النتيجة بشكل ما على واحد من الافتراضات التي قامت عليها الدراسة بشأن كون مواقع التواصل الاجتماعي مجالًا لتنظيم المهنة، وسبيل لمشاركة الاهتمامت والهموم مع نظراء، سوف يتفهمون دون غيرهم ما يعنيه الحديث حول قضية من قضايا المجتمع الأكاديمي.

تبرز نتائج الدراسة كذلك وظيفة أخرى للتواجد الأكاديمي الجمعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي ما يمكن تسميتها بـ»تحدي التسلسل الهرمي» في المجتمع الأكاديمي، بما يدعم زيادة رأس المال الاجتماعي كطريقة لبناء المجتمعات الأكاديمية من جهة، ويتحدي، في الوقت نفسه، هياكل السلطة في الأوساط الأكاديمية التقليدية. والفكرة على الرغم من وجاهتها، وعلى قدر ما تمنحه من مزايا، تحمل جانبها المظلم كذلك، وعلى أكثر من مستوى، منها تلاشي الحدود الفاصلة ببن الأستاذ والتلميذ بالمعنى السيء للقضية، بينما يتصل المستوى الثاني بتلاشي الحدود كذلك بين الاحتفاء والتملق، والذي يكرس مرة أخرى لفكرة السيطرة الهرمية في المجتمع الأكاديمي؛ حيث يزداد التعرض لمنشورات بعينها ليس لشيء إلا لكونها تعود إلى أحد الأكاديمين المرموقين، بينما يتوارى البعض الآخر لمجرد أن كاتبها لا يحظى بقدر كبير من المتابعة والشهرة بعد.

فضلًا عن ذلك، تظهر تراتبية من نوع آخر، والمتمثلة في مستوى «الأمية/الفجوة التقنية»؛ فبينما يتمتع صغار الباحثين بإمكانات تكنولوجية تتعاظم مع الوقت، يفتقد الأكاديميون الأكبر سنًا لمثل هذه المهارات، الأمر الذي يجعل التراتبية الأكاديمية تجدد نفسها بأشكال عديدة من داخل المنظومة الأكاديمية نفسها، وهي بذلك لاتختفي في نهاية الأمر.

وتؤمَّن مواقع التواصل الاجتماعي نوع من المشاركة «منخفضة المخاطر» إن جاز التعبير؛ حيث يمكن للمستخدم التعامل عبرها بهوية غير واضحة، ويصعب التحقق منها في كثير من الأحيان. وفي الوقت الذي تسمح فيه هذه الخاصية بمزيد من القدرة على التستر والمراقبة قبل الانخراط في نقاش أو حراك ما، وهو ما يمكن أن يترجمه البعض إلى أن هذه المواقع تساعد في»تمكين» الأفراد الخائفين من الجهر بآرائهم لوقت ما، إلا أنها، وفي الوقت نفسه، تعكس نوعًا من الأداء المسرحي خلف ستارة، إذا صح التعبير، أو وراء الكواليس، وذلك على عكس ما هو متوقع منها من مشاركة وتفاعل، خاصة عندما يتعلق

الأمر بدعم أو استهجان قضية ما، كما هو الحال في دراستنا الحالية، الأمر الذي يعني العجز في نهاية الأمر عن التنبؤ بالتوجه الحقيقي للمستخدم، أو التنبؤ بما هو مقبول أو غير مقبول لدى الجموع المرجوة من الحركة.

عود على بدء، يُعد التواجد الأكاديمي الجمعي الرقمي عملية مستمرة من التجربة والخطأ، وهي بذلك ما زالت تحتاج للكثير من الموازنة بين تداعي الأفكار، و/ أوالمشاعر، و/أو المواقف سلبًا أو إيجابًا عبرها، وبين الاعتقاد في كون هذا التواجد يضمن شبكة مفتوحة من شأنها أن تدعم مجتمعًا أكثر انفتاحًا وتنوعًا. فالواقع يحذر من ظهور المجتمعات الأكاديمية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بمظهر النسيج المتجانس، نظرًا لأن هذه المجتمعات تختار نفسها بنفسها، لكن حقيقة الأمر أن هذا الاختيار، ومن ثَّم التجانس، يدفع بمساحات أقل تنوعًا في الأفكار، وينتهي الأمر إلى أن تعمد مجموعات من داخل المجتمع الأكاديمي نفسه إلى تصفية أية فقاعات تظهر اختلافًا، أو تغرد خارج السرب، وليس العكس.

تاسعًا: الاتجاهات المستقبلية لدراسات الاحتجاج الجمعي الرقمي

بالرجوع إلى الوسيط التقني الذي غيَر من مشهد تنظيم الحملات والحركات الاحتجاجية رقميًا، وسمح للكثير من الجهات الفاعلة بممارسة نشاطها عبر سلوك «النقر» Clicktivism فقط، وإحداث تأثير مجتمعي كبير، أيًا كان مجاله، دون أن يعني ذلك انتقالهم إلى أرض الواقع، تصبح الحاجة ماسة إلى إثارة الكثير من التساؤلات الكبيرة التي تتطلب تنظيرًا أصيلًا يساعد الباحثين المهتمين بتناول الظواهر المرتبطة بالتنظيم الجمعي الرقمي على فهم المشهد وتحليل معطياته. وتستعرض السطور التالية مجموعة من التساؤلات التي يمكن العمل عليها في سبيل تقديم صورة دقيقة عن طبيعة الاتجاهات المستقبلية في هذا السياق.

وتسلط الأسئلة المستقبلية الضوء، تحديدًا، على طبيعة تغير حدود التفاعل بين الأفراد، ودور الوساطة الذي تمارسه التكنولوجيا الرقمية المتجددة في شكل وسمات الفعل الجمعي؛ حيث تبرز الحاجة إلى مزيد من العمل نحو تطوير نظريات تفسيرية، وتنبؤية تأخذ في الاعتبار طبيعة الفاعلين في الحركات الاحتجاجية من جهة Actors Type، وتقنيات التنظيم الرقمي من جهة ثانيةTechnologies، ثم طبيعة تدفق المعلومات المرتبطة بنشاط الاحتجاج واتجاهه Information flow من جهة ثالثة.

فعلى مستوى المتغير الأول، وهو متغير طبيعة الفاعل في حركات الاحتجاج، يمكن القول إن البشر لم يعودوا هم الفاعلون الوحيدون المشاركون في التنظيم الرقمي للاحتجاج؛ بل العكس قد يكونوا أقلية في بعض السياقات، وبعض القضايا كما يحدث في الحملات الإلكترونية التي يوظف بها ما يطلق حاليًا «الذباب الإلكتروني». الأمر الذي يطرح بدوره

سلسلة من التساؤلات البحثية المستقبلية منها كيف يمكننا تصنيف مثل هؤلاء الفاعلين؟! ومن يتحمل مسئولية الجهات الفاعلة غير البشرية؟! هل يمكن تصميم أساليب الاحتجاج رقميًا بحيث لا تمكن البشر من ذلك في مقابل قصره على الآلة؟!...الخ.

أما على مستوى التقنية المستخدمة في الاحتجاج والحراك الرقمي، فالجديد فيها أنها تحمل في طياتها وجهي العملة؛ ففي الوقت الذي تمكن فيه حراكًا ما من البروز، تمنع الآخر وتقيده بشكل لا يمكن التنبؤ به أحيانًا، وهي بالتالي تدفعنا للتفكير في مجموعة من التساؤلات البحثية الجديدة منها: كيف يمكن التحكم في الحشود التي لا يمكن السيطرة عليها داخل وعبر التقنيات الرقمية؟ ما المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية التي يتحملها مالكو المنصات بشأن الحراك الجمعي الرقمي؟ وكيف يفسد التصميم التكنولوجي أو يقهر قوة البشر، وأنواع أخرى من الفاعلين؟!

يتبقى العنصر الثالث في الصورة وهو متغير طبيعة تدفق المعلومات المرتبطة بنشاط الاحتجاج؛ حيث لم تُعد مفاهيم انتقال المعلومات عبر مرحلتين قائمة مستقبلًا؛ وبديلاً عن ذلك، يمكننا ملاحظة التدفقات متعددة الاتجاهات من المعلومات عبر عدة جهات فاعلة، وعبر تقنيات وأنواع تكنولوجية متغيرة ومتجددة دومًا.

ومن ثمَّ أصبح لزامًا علينا أن نتسائل عن الكيفية التي يمكن لنظرية الأطر الخبرية مثلًا وغيرها من النظريات الموجودة أو الجديدة، أن تصنف أنواع المحتوى الإعلامي من أجل فهم أفضل لنتائج انتشار المعلومات؟ ما هي أنواع حزم المحتوى الأكثر تأثيرًا في تحفيز التنظيم الرقمي؟ إلى أي مدى وبأية طرق، يشكل التصميم التكنولوجي تفسيرات الجهات الفاعلة للمعلومات وما يترتب عليها من إجراءات؟ وأخيرًا، كيف يمكننا الموازنة بين حرية المعلومات والسيطرة عليها لمنح الفرص لمزيد من المشاركة والفاعلية السياسية دون أن يفضي ذلك إلى مساعدة الحركات الإرهابية مثلًا؟

يبدو من الأهمية بمكان كذلك الالتفات إلى تلك النوعية من الأبحاث التي تبتكر طرقًا جديدة لاختبار تأثير الحركات الاجتماعية على المجتمعات بوجه عام؛ حيث تبرز العديد من الدراسات التي تتحدى وتشكك في قدرة الحراك الجمعي على إحداث التغيير المرجو، وتُرجِع هذه الدراسات ذلك أحيانًا إلى طبيعة المشاركة الفردية في الحركات من خلال تفاعلات «الإعجاب»، و/أو»المشاركة» منخفضة التكلفة، والتي يميل ممارسوها إلى قصر نشاطهم على الوسيط الرقمي –مواقع التواصل الاجتماعي هنا– في مقابل اتخاذ إجراءات حقيقية في العالم المادي. وفي المقابل، يشير آخرون إلى أن مثل هذه الشكوك لا تأخذ في الاعتبار أن النشاط الرقمي قد يُلهم، ويحشد، ويعزز التنظيم الذاتي للأشخاص متشابهي التفكير والاهتمام في شكل ما من أشكال التعاون المنظم، وهو ما يستدعي البحث في

مستوى تعقيد وعدم تجانس المشاركة وتأثير الأشكال الجديدة للعمل الجماعي في ظل التقنيات الرقمية.

ويستدعي التطور المستمر للتقنيات الرقمية، وكونها قد أصبحت أكثر استقلالية في الأنظمة التي تعمل بها، الحاجة المُلحة كذلك لفهم كيف تُغير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وخوارزميات التعلم الآلي، تغيرًا دراميًا وخفيًا من طبيعة التنظيم بشكل يُفرز معضلات أخلاقية غير متوقعة، وهو ما يستلزم التطوير المبكر للنظريات المعيارية، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية لسياقات التنظيم الرقمي.

تساهم الدراسة الحالية كذلك في إسقاط الضوء على حاجة الباحثين إلى التعمق أكثر في الجانب المظلم للحراك الجمعي الرقمي وخطوات الحشد والتعبئة؛ حيث تبدو الحدود بين النشاط الرقمي والتنمر عبر الإنترنت ضعيفة في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، يتزايد القلق بشأن الانتشار السريع والمضر للمعلومات المضللة والشائعات و»الأخبار المزيفة»، وحتى عندما تكون المعلومات دقيقة، فإن الانتشار الواسع عبر الإنترنت أحيانًا ما يسبب ضررًا أكثر من نفعه، مثلما هو الحال مثلًا بالنسبة للأفراد المعرضين للخطر و/أو الفئات المهمشة من التداعيات المحتملة للتنظيم الرقمي، أو في الحالات المعقدة التي تنطوي على غموض بشأن الحكم الأخلاقي عليها، وهو ما يجعلها عرضة للأحكام الذاتية، والتي غالبًا ما تكون متحيزة، وقد تنتهي إستراتيجيات التمكين الرقمي لبعض الفئات بغرض نفعها إلى استخدام التقنية من قبل جماعات أخرى تخريبية مثلًا.

وآخر القضايا التي يمكن إثارتها هنا، وليس أخرها، هي وعي الحكومات بقدرة شبكات التواصل الاجتماعي على صناعة شكل جديد من الرأي العام، أكثر فعالية من الشكل التقليدي، وهو ما يقودها إلى الإسراع في إيجاد الوسائل الناجعة لمراقبة هذه الشبكات أملًا في التحكم في صناعة الرأي العام الرقمي. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق ذلك دون تشديد القبضة والسيطرة على تكنولوجيا الإنترنت، أثبتت بعض الدراسات حول الرقابة على الإنترنت ودورها في قيادة الرأي العام في الصين مثالًا، أن السلطات الصينية استطاعت – عبر ستة مستويات لرقابة المحتوى الرقمي عبر الويب– أن تتخطى مرحلة التحكم في الرأي العام لتصل لمرحلة قيادته وتوجيهه سياسيًا [87].

إلا أن الخطورة على الرأي العام الرقمي لا تقتصر على الرقابة المباشرة التي تفرضها بعض الدول على المحتوى الرقمي –خاصة المحتوى المتداول عبر شبكات التواصل الاجتماعي– بل تكمن، كذلك، في الرقابة الذاتية التي يمارسها مستخدمو الشبكات الرقمية على المحتوى الذي يقومون بإنتاجه، أو مشاركته تماهيًا مع نظرية «دوامة الصمت» (Spiral of Si-lence Theory) ؛ حيث يخشى الفرد أن يصبح معزولًا في المجتمع، لذا يصمت عن

آرائه المخالفة، وهو ما أثبتته دراسة عن علاقة الرقابة الذاتية والاستقطاب ودوامة الصمت والتواصل الاجتماعي شملت فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تبين أن هناك دعمًا لنظرية دوامة الصمت من خلال خيارات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي للكيفية التي يمارسون بها الرقابة الذاتية على المحتوى. [88]

المراجع

* يندرج البحث ضمن مجموعة البحوث التي انبثقت من المشروع البحثي "ضوابط حرية الرأي والتعبير، وأخلاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي داخل الحرم الجامعي:جامعة القاهرة نموذجًا"، والذي تموله جامعة القاهرة ضمن فئة المشروعات الابتكارية بها.

1- Levine, M. (1967). Higher Education and Collective Action: Will Professors Unionize? *The Journal Of Higher Education*, *38*(5), 263. https://doi.org/10.2307/1980052

2- *Ibid*, P.263.

3- Cassell, M., & Halaseh, O., (2014). The Impact of Unionization on University Performance, *Journal of Collective Bargaining in the Academy*: 6, (3). http://thekeep.eiu.edu/jcba/vol6/iss1/3

4 - *Ibid*, p. 4

5- Levine, M. (1967). *Op-Cit*, P.267.

6- Rhoades, G. (2011). Faculty Unions, Business Models, and the Academy's Future. *Change: The Magazine of Higher Learning*, *43*(6), 20-26. https://doi.org/10.1080/00091383.2011.599299

7- Wassell, C., S. Jr; Hedrick, D., W.; Henson, S., E.; & Krieg, J. M. (2015). Wage Distribution Impacts of Higher Education Faculty Unionization, *Journal of Collective Bargaining in the Academy*: 7, (4). http://thekeep.eiu.edu/jcba/vol7/iss1/4

8- Hedrick, D. W., Henson, S. E., Krieg, J. M., & Wassell, C. S. (2011). Is there really a faculty union salary premium? *Industrial and Labor Relations Review*, *64*(3), 558–575. http://www.jstor.org/stable/41149479)

9- Wassell, C., S. Jr; Hedrick, D., W.; Henson, Steven E.; & Krieg, J. M. *Op-Cit*.P.2

10- فرح رمزي (2019). حراك "علماء مصر غاضبون": لماذا يختلف عن سابقيه؟، المفكرة القانونية، **متاح على:**
shorturl.at/ahoA1

11- منة عمر (2014). الحرس الجامعي في مصر بين أحكام القضاء الإداري والقضاء المستعجل، المفكرة القانونية، **متاح على:**shorturl.at/epKMV

12- **المرجع السابق نفسه.**

13- هاني النقراشي(2019). أساتذة الجامعات يرفضون قانون الخدمة المدنية: ترتب عليه تجميد المرتبات على أساسيات يونيو 2015، أهل مصر، **متاح على:** https:// ahlmasrnews.com/894187

14- **المرجع السابق نفسه.**

15 - فرح رمزي، **مرجع سابق.**

16-عبدالله شلبي (2011). **الحركات الاجتماعية السياسية – الأصولية الاسلامية السياسية المعاصرة نموذجًا: دراسة في ضبط المفاهيم وتعيين حدود الظاهرة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع)، ص ص 18–19

17- Eade, D. (2010). Protest and Social Movements in the Developing World - Edited by Shinichi Shigetomi and Kumiko Makino. *The Developing Economies*, *48*(3), 410-413. https://doi.org/10.1111/j.1746-1049.2010.00113_3.x

18- أسماء حسين ملكاوي (2018). الحركات الاحتجاجية الرقمية في المنطقة العربية وتحولات المجال العام، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد(0)، ص 75.

19- Medrano, J., & Braun, M. (2011). Uninformed citizens and support for free trade. *Review of International Political Economy*, *19*(3), 448-476. https://doi.org/10.1080/09692290.2011.561127.

20- Stuart, A., Thomas, E., & Donaghue, N. (2018). "I don't really want to be associated with the self-righteous left extreme": Disincentives to participation in collective action. *Journal of Social and Political Psychology*, *6*(1), 242-270. https://doi.org/10.5964/jspp.v6i1.567

21- Becker, J. C. (2012). Virtual special issue on theory and research on collective action in the European Journal of Social Psychology. *European Journal of Social Psychology*, 42, 19-23. doi:10.1002/ejsp.1839, P.1

22- أحمد مصطفى ابو زيد (1990). التحدي الثقافي: من دور الجامعات في مواجهة التحديات المعاصرة، **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد (32) السنة العاشرة, مكتب التربية

العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، ص ص 89–90

23- Jordan, K.,(2014).Academics and Their Online Networks: Exploring the Role of Academic Social Networking Sites. *First Monday* 19 (11). Accessed September 27, 2017. http://firstmonday.org/ojs/index.php/fm/article/view/4937/4159

24- Jordan, K,.(2016).Digital Scholarship and the Social Networking Site: How Academics Conceptualise Their Networks on Academic Social Networking Sites and Twitter. *Selected Papers in Internet Research, Association of Internet Researchers*. http://oro.open.ac.uk/46730

25- Gregory, K., & Singh, S. (2018). Anger in Academic Twitter: Sharing, Caring, and Getting Mad Online. *Triplec: Communication, Capitalism & Critique. Open Access Journal For A Global Sustainable Information Society*, *16*(1), 176-193. https://doi.org/10.31269/triplec.v16i1.890

26- Terranova, T.,(2000). Free Labor: Producing Culture for the Digital Economy. Social Text, 18 (2): 33-58, https://web.mit.edu/schock/www/docs/18.2terranova.pdf

27- Mountz, A., Bonds, A., Mansfield, B., Loyd, J., Hyndman, J., Walton-Roberts, M., Basu, R., Whitson, R., Hawkins, R., Hamilton, T., & Curran, W. (2015). For Slow Scholarship: A Feminist Politics of Resistance through Collective Action in the Neoliberal University. *ACME: An International Journal for Critical Geographies*, *14*(4), 1235-1259. Retrieved from https://www.acme-journal.org/index.php/acme/article/view/1058

28- فاطمة الزهراء السيد (2020). الخوارزميات وهندسة تفضيلات مستخدمي الإعلام الاجتماعي، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد 5، ص ص 112–113

29- **المرجع السابق نفسه**، ص 113.

30- Willinsky, J.,)2010(. Open Access and Academic Reputation. *Annals of Library and Information Studies* 57 (3): 296-302.

31- Morrish ,L. (2016). The Rise of the Trump Academic [Online]. *The*

Sociological Review. https://thesociologicalreview.org/collections/academic-celebrity/the-rise-of-the-trump-academic/

32- Hearn, A.,(2010). Structuring Feeling: Web 2.0, Online Ranking and Rating, and the Digital 'Reputation' Economy. *Ephemera: theory & politics in organization* 10 (3/4): 421-438.

33- Slaughter, S., & Rhoades, G. (2004). *Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State, and Higher Education*. Johns Hopkins University Press, P.320.

34- Papacharissi, Z.,(2015). *Affective Publics: Sentiment, Technology, and Politics*. New York:

Oxford University Press, P.95.

35- Jordan, K.,Op-Cit.

36- Bloch, C., (2012). *Passion and Paranoia: Emotions and the Culture of Emotion in Academia*. New York: Routledge, P.127.

37- Ross, A. (2010). *The Corporate Analogy Unravels*. The Chronicle of Higher Education. Retrieved 18 November 2021, from https://www.chronicle.com/article/the-corporate-analogy-unravels/.

38- Beetham, H. (2016). *Employability and the Digital Future of Work*. Networkedlearningconference.org.uk. Retrieved 18 November 2021, from http://www.networkedlearningconference.org.uk/abstracts/pdf/S2_Paper3.pdf.

39- Gregory, K., & Joss W,.(2016). Marx, Engels and the Critique of Academic Labor. Workplace: *A Journal for Academic Labor* 28: 1-8. Retrieved 18 November 2021. http://ices.library.ubc.ca/index.php/workplace/article/view/186209

40- Winn, J., (2016). *Against academic identity*. Retrieved 18 November 2021 http://josswinn.org/2016/03/17/against-academic-identity

41- Bowles, K., & Richard H,. (2014). Wider Lessons. Music for Deckchairs. Retrieved 18 November 2021. https://musicfordeckchairs.com/blog/2014/12/02/wider-lessons/

42- Bousquet, M.,(2008).*How the University Works: Higher Education and the Low-Wage Nation*. New York: New York University Press, P.27.

43- Mewburn, I., & Thomson, P. (2013). Why do academics blog? An analysis of audiences, purposes and challenges. *Studies In Higher Education*, *38*(8), 1105-1119. https://doi.org/10.1080/03075079.2013.835624)

44- Mewburn, I. (2011). Troubling talk: assembling the PhD candidate. *Studies In Continuing Education*, *33*(3), 321-332. https://doi.org/10.1080/0158037x.2011.585151

45- Gregory, K., & Singh, S.Op-Cit, P.179

46- Gill, R. (2009). Breaking the Silence: The Hidden Injuries of Neo-Liberal Academia. In R. Róisín & G. Rosalind, *Secrecy and Silence in the Research Process: Feminist Reflections* (pp. 228244-). Routledge. Retrieved 18 November 2021

47- Papacharissi, Z.,Op-Cit,P.23.

48- Stewart, B. (2015). Open to influence: what counts as academic influence in scholarly networkedTwitterparticipation. *Learning, Media and Technology*, *40*(3), 287-309. https://doi.org/10.1080/17439884.2015.1015547,P.11

49- Stewart, B., (2016). Collapsed Publics: Orality, Literacy, and Vulnerability in Academic Twitter. *Journal of Applied Social Theory* 1 (1). P.61 http://socialtheoryapplied.com/journal/jast/article/view/33/9

50- Kuehn, K., & Thomas F. C., (2013). Hope Labor: The Role of Employment Prospects in Online Social Production. *The Political Economy of Communication* 1 (1): 9-25.P.9.

51- Carrigan, M., (2016). *Social Media for Academics*. London: Sage, P.4.

52- Marwick, A., (2015). You May Know Me from YouTube: (Micro)-Celebrity in Social Media. In: *A Companion to Celebrity*, edited

by Sean Redmond and P. David Marshall, 333349-. Chichester: Wiley Blackwell.P.332

53- Marwick, A. (2012). The Public Domain: Surveillance in Everyday Life. *Surveillance & Society*, *9*(4), 378-393. https://doi.org/10.24908/ss.v9i4.4342

54- Stewart, B., (2016). *Op-Cit*, P.78

55- Stewart, B., (2016). *Op-Cit*, P.82.

56- Marwick, A., & boyd, d. (2010). I tweet honestly, I tweet passionately: Twitter users, context collapse, and the imagined audience. *New Media & Society*, *13*(1), 114-133. https://doi.org/10.1177/1461444810365313, P.129.

57- Bady, A. (2015). *You are totally unreliable Twitter*. The New Inquiry. Retrieved 18 November 2021, from https://thenewinquiry.com/blog/you-are-totally-unreliable-twitter/.

58- Stewart, B., (2016). *Op-Cit*, P.77

59- Papacharissi,*Op-Cit*.

60- Cloud, D. L. (2015). "Civility" as a Threat to Academic Freedom. *First Amendment Studies*
49 (1): 13-17. P.15.

61- https//:twitter.com/hashtag/supportsalaita

62- https//:twitter.com/search?q23%=uistudents4Salaita&src=hash

63- Papacharissi, *Op-Cit*.P.37.

64- Flaherty, C. (2017). *Inside Higher Ed's News*. Insidehighered.com. Retrieved 18 November 2021, from https://www.insidehighered.com/news/2017/04/18/documents-show-drexel-investigating- professors-tweets-its-unclear-whether-faculty.

65- Fry, J., & Blake, B. (2016). *Message Regarding Academic Freedom, Freedom of Speech and the Need for Inclusivity and Respect*. Drexel Now. Retrieved 18 November 2021, from https://drexel.edu/now/archive/2016/December/Message-to-community-on-academic-.

66- Papacharissi, *Op-Cit*.P.56.

67- Veletsianos, G.,(2016). Social Media in Academia: Networked Scholars. New York :Routledge.P.56.

68- Wingfield, A. (2015). *Canaries in the Coal Mine? Saida Grundy,*

Zandria Robinson, and Why Calls for their Firing are a Problem for Everyone. Work in Progress. Retrieved 18 November 2021, from https://workinprogress.oowsection.org/2015/07/08/canaries-in-the-coal-mine-saida-grundy-zandria-robinson-and-why-calls-for-their-firing-are-a-problem-for-everyone/.

69- Kilgannon, C. (2014). *Without Tenure or a Home (Published 2014)*. Nytimes.com. Retrieved 18 November 2021, from https://www.nytimes.com/2014/03/30/nyregion/without-tenure-or-a-home.html.

70- Papacharissi, *Op-Cit*.P.4.

71- Habermas, J. (1992). Citizenship and national identity: Some reflections on the future of Europe. Citizenship: Critical concepts. Vol. 2. Citizenship: Critical concepts (pp358–341.). P.120.

72- Orth, Z., Andipatin, M., Mukumbang, F., & van Wyk, B. (2020). Applying Qualitative Methods to Investigate Social Actions for Justice Using Social Media: Illustrations From Facebook. *Social Media + Society*, *6*(2), 205630512091992. https://doi.org/10.1177/2056305120919926

73- جاء الرمز التعبيري (غاضب) في المرتبة الأولى من إجمالي التفاعلات التي تم رصدها في عينة الدراسة ، بواقع (74%)، في حين جاء التفاعل برمز (حزين) بما نسبته (31%)، وفي المرتبة الثالثة جاء الرمز التعبيري (ضاحك) بنسبة (13%)، وتساوى كل من الرمزين التعبيريين (مندهش، و أحب) فيما نسبته (4%) من إجمالي عينة الدراسة (108) منشور .

74- استعانت الدراسة بموقع Buzzsumo، وهو موقع متخصص في جمع البيانات المتصلة بموضوع ما عبر المنصات والمواقع المختلفة لها، في فترة زمنية محددة https://:com.buzzsumo/

75- كان كل من د. عصام حجي، العالم المصري المقيم بالولايات المتحدة، د. حسن نافعة الأكاديمي المصري في مجال العلوم السياسية، الصحفية مي عزام، د. ماجدة غنيم الطبيبة والأكاديمية المصرية من أبرز الشخصيات التي أثارت تغريداتها ردود أفعال واسعة بشأن الحركة.

76- وظفت الدراسة موقع Tweetdeck لجمع التغريدات المطلوبة لموضوع الدراسة عبر البحث عن الكلمات الرئيسية في البحث مقيدة باللغة (العربية)، وبحجم مشاركة الآخرين-Lev el of Engagement (معدل التفاعل المطلوب مع التغريدات الرئيسية المبحوث عنها) في التغريدة؛ ويُمكِن الموقع كذلك من تحديد الفترة الزمنية للبحث https://tweetdeck.twitter.com/

77- انظر ملحق الدراسة: صورة رقم (1)

78-انظر ملحق الدراسة: الصور أرقام (2)،(3)،(4)

79- انظر ملحق الدراسة: صورة رقم (5)

80- انظر ملحق الدراسة: صورة رقم (6)

81- بدأ خبر وفاه الباحث نتيجة الإصابة البكتيرية، بمنشور على فيسبوك وتوتير في 27 أغسطس 2019

82- Snow, D. (2001). Collective Identity and Expressive Forms. *UC Irvine: Center for the Study of Democracy*. Retrieved from https://escholarship.org/uc/item/2zn1t7bj, P.2

83- Melucci, A. (1995). The process of collective identity. *Social Movements and Culture*, 4, 41–63, P.43

84- Laitinen, A., & Pessi, A. B. (2014). Solidarity: Theory and practice. An introduction. *Solidarity: Theory and practice*. New York: Lexington Books, P.1

85- Thalos, M. (2012). Solidarity: A motivational conception. *Philosophical Papers*, 41(1), 57–95, P.64.

86- Trifunović, M. (2012). The principle of solidarity: A restatement of John Rawls' law of peoples. *Humboldt-Universitat zum Berlin Google Scholar*, P.155, Retreived from https://d-nb.info/103435681X/34

87- Yang,F.(Undated). *How Internet Censorship in China Guides the Public Opinion: Take the Banned 'Under the Dome' Documentary as a Case Study*, https://www.academia.edu/26623841/How_Internet_Censorship_in_China_Guides_the_Public Opinion

88- Dubois, E.,(2018).Self-censorship, Polarization, and the 'Spiral of Silence' on Social Media, *Paper Submitted to Internet, Policy & Politics Conference*, University of Oxford, 20-21 September, P.15

ملحق الدراسة

صورة (1)

أساتذة الجامعات المصرية فقط من المعيد إلى الأستاذ

حسبة برما للسيد الوزير
نفترض أن بس مدرس قديم مرتبه 6 آلاف جنيه شهريا.
- بيصرف 3 آلاف ليذهب لكليته شهريا
- 3 آلاف جنيه دروس شهريا لتلات اولاد في مراحل التعليم المختلفة.
- 5 آلاف جنيه مصروف للبيت شهريا ما بين اكل وشرب وفواتير مياه وكهرباء وتليفون أرضي ونت ومحمول لخمسة أفراد.
- الف و 800 جنيه شهريا مواصلات ومصروف لأربع أفراد شهريا بمتوسط عشرة جنيه مواصلات وعشرة جنيه مصروف.
- الف جنيه كشف وأدوية وتحليل لعدد فردين شهريا بعد خصم ما تدفعه الجامعة من أدوية لفرد منهم هو الدكتور.
- 1500 جنيه شهريا مصاريف مدارس لتلات أفراد بعد تقسيمها علي 12 شهر.

الإجمالي
15300 بدون لبس وبدون خروج برة باب الشقةولا فسح ولا مطيف ولا كلام فارغ من اللي بنسمع عنه. وطبعا بدون مصاريف أبحاث ونشر محلي مش هنقول دولي

9300 جنيه العجز شهريا.
ماذا تفعل لو كنت مكان بس؟؟؟؟؟
حتي لا يكون الأمر شخصيا فهذا مجرد مثال واقعي والحمد لله العجز أقل قليلا ويتم سده من مدخرات عمل ما قبل الجامعة وميراث.

صورة (2)

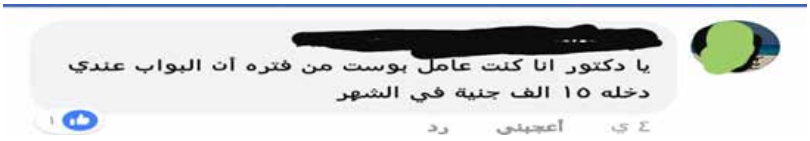

يا دكتور انا كنت عامل بوست من فتره آن البواب عندي دخله ١٥ الف جنية في الشهر

أعجبني رد

صورة (3)

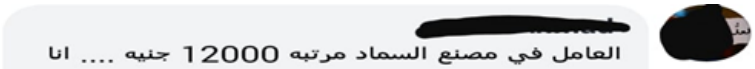

العامل في مصنع السماد مرتبه 12000 جنيه .... انا اول ما سمعت الرقم سعقت

أعجبني رد

صورة (4)

المجله الاجنبيه تصل تكاليف البحث الواحد الي عشرين الف جنيه ويقلق احنا عايزين نشر دولي

أعجبني رد

صورة (5)

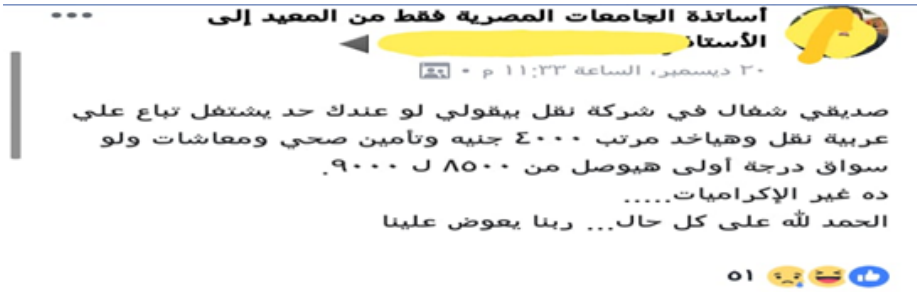

صورة (6)

صورة (7)